مع احتدام المواجهات المباشرة بين حزب الله وإسرائيل في الجنوب اللبناني، شنّت طائرات الاحتلال غارات هي الأولى على الضاحية الجنوبية لبيروت أمس، بعد ستة أيام من وقف استهدافها. كما رفعت إسرائيل وتيرة استخدامها الأجزمة النارية في لبنان، في ظلّ انسداد الأفق السياسي، فضلاً عن عقد قمة روحية إسلامية ـ مسيحية في بكركي لوقف إطلاق النار في لبنان

يوم الأجزمة النارية

تجدد قصف ضاحية بيروت واتساع المواجهات المباشرة على الحدود

آثار الغارات الإسرائيلية في البقاع، أمس (حسين بيضون)

للحديث تتمة...

الفكر عمق المقاومة

اسامة علي

بعيداً عما يُشاهد في ظاهر الأحداث المرتبطة بأنشطة المقاومة الفلسطينية في غزة، وحزب الله في جنوب لبنان، يقف معنى آخر في غور الحدث، يُقلق بال العدو الصهيوني وداعميه في الغرب، ويبدو أن ملامحه بعد عام من أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 بدأت تلوح في الأفق، وتتضح، إذا ما نظرنا إلى أن المقاومة لا تقودها دولة بنظام سياسي وجيش منظم وأسلحة وعتاد، بل هي منتظم فاعل وله حاضنة اجتماعية وفكرية.

صحيح أن حركة حماس وحزب الله منظمتان ليستا جديدتين في المشهد، ولهما وجود يعود إلى عقود من الزمن، وارتباطات وعلاقات وغير ذلك، وصحيح أن الوصف الذي يطلقه العدو الصهيوني ومن يدعمه في الغرب عليهما ليس جديداً، فـ«الإرهاب» تهمة وصمت بها حماس وحزب الله منذ أمد، لكن الجديد أن ثورة معاني المقاومة فيهما جاءت بعد العديد من المتغيرات التي طرأت في الساحة العربية، وتحديداً بعد ثورات الربيع العربي التي لم تكن آثارها فقط في تغيير الكثير من الأنظمة السياسية، بل دفعت إلى تغيير الكثير من المفاهيم المتعلقة بقيم حق العيش والمشاركة والحرّيات وغيرها، ما استدعى تماهياً في استراتيجيات الغرب الداعمة للكيان الصهيوني، لاحتواء أي فواعل لما طرحته ثورات الربيع العربي من أفكار.

الخطير بالنسبة للكيان الصهيوني والغرب الداعم له هو أن انتصاراً قد تسجله المقاومة سيدفع إلى تشجيع غيرها لاستنساخ التجربة، وبناء منتظمات جديدة بفواعل وحواضن مشابهة، وهو ما يبرّر كل أشكال السحق التي تمارسها آلة القتل الصهيونية بحق المقاومة.

الواقع أن العدو الصهيوني والدول الغربية التي تصرح علناً بدعم حربه الساحقة باتت تدرك جيداً أن المقاومة لم تعد مجرد تنظيم مسلّح، بل فكرة بدأت تتحول إلى ثقافة تزداد كل يوم رسوخاً في وجدان كل مقاومة للظلم والعدوان، وهو الأخطر دون شك، خصوصاً أنّ إسرائيل وداعميها لا يملكون قوة حرب في مستوى الفكر. فكل ما يستند إليه العدو في «حقّه» لبناء كيان على أرض فلسطين هو مجرد روايات «تاريخية» مستهلكة، أصبحت اليوم أقرب إلى الخرافات، كما أن شمّاعة وصف المقاومة بـ«الإرهاب» لم تعد تكفي وتقنع. في هذا المستوى من القراءة العميقة لمسار المقاومة في غزة وجنوب لبنان وعنف الرد الصهيوني، يبدو أن الصهيوني لم يعد يملك خيارات سوى الاستمرار في إظهار وجهه البشع، فيما شريان استمرار حياة المقاومة وضمان انتصارها يكمن في قوة فكرتها العادلة.

بيروت ـ **ريتا الجمّال**
حيفا ـ **العربي الجديد**

كشف الاحتلال الإسرائيلي استخدامه الأجزمة النارية في المناطق الجنوبية والبقاعية في لبنان، أمس الأربعاء، مع عودته إلى استهداف الضاحية الجنوبية لبيروت بعد ستة أيام من توقفه عن ذلك. وتزامنت الاعتداءات الإسرائيلية مع ارتفاع وتيرة المواجهات البرية المباشرة مع حزب الله في محاور عدة في الجنوب اللبناني، وتفجير الاحتلال ميان في بلدة حبيبيب. كما أعلن الاحتلال عن أسر ثلاثة عناصر من «قوة الرضوان» (نخبة حزب الله)، ونشر فيديو لأسير رابع مدته أربع دقائق و26 ثانية. ومع تشديد رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو على مواصلة الحرب خلال محادثة هاتفية مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وتأكيد وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت خلال تقييم للوضع بشأن لبنان أن أي مفاوضات سنجريها ستتمّ «تحت النار فقط»، ظلّ الأفق السياسي غائباً، فيما تصاعدت الانتقادات الأوروبية لطلب إسرائيل سحب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) من الجنوب اللبناني.

في غضون ذلك، حضر العدوان الإسرائيلي على لبنان في كلمة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في كلمته خلال القمة الخليجية ـ الأوروبية في بروكسل، إذ دعا «المجتمع الدولي للعمل لوقف إطلاق النار في لبنان وتطبيق قرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006)»، مجدداً «إدانتنا للاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية وقوات يونيفيل». وطالب أمير قطر بـ«وقف إطلاق النار الفوري في غزة ولبنان ووقف استفزازات المستوطنين المدعومين من الجيش بالضفة»، معتبراً أن «الحرب المدمرة تشنها إسرائيل على غزة ولبنان تؤكد الحاجة الملحة إلى تسوية شاملة للصراع». وقال إن «وقف إطلاق النار يجب أن يشكل أساساً لمفاوضات تؤدي إلى حل شامل وعادل لإقامة الدولة الفلسطينية». وثمّن أمير قطر «مواقف دول الاتحاد الأوروبي من الجرائم التي ترتكب ضد المدنيين».

وبعد ستة أيام على الغارة الأخيرة للاحتلال الإسرائيلي في الضاحية الجنوبية لبيروت الخميس الماضي، استهدف الاحتلال منطقة حارة حريك في الضاحية، أمس، بثلاث غارات، بعد توجيه أوامر إخلاء، وادعى جيش الاحتلال أنه «أغار على مستودع أسلحة استراتيجية لحزب الله جرى تخزينها في مستودع تحت الأرض». وكان الاحتلال قد عمد، منذ بدء التوغل البري في جنوب لبنان في 1 أكتوبر/تشرين الأول الحالي وحتى 10 أكتوبر، إلى إصدار أوامر إخلاء ليلية لسكان الضاحية الجنوبية قبل شنّ غارات عليها. وإثر توقف الغارات، ذكرت تقارير صحافية أن الأميركيين طلبوا من إسرائيل وقف هجماتها على الضاحية وعلى بيروت، كما تحدث رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، أول من أمس الثلاثاء، عن «ضمانات أميركية» تلقاها بشأن «خفض التصعيد الإسرائيلي في بيروت وضاحيتها الجنوبية».

وبعد الغارات على الضاحية، شنّت الطائرات الإسرائيلية أحزمة نارية مكثفة في البقاع والجنوب بوتيرة عالية، ما أدى إلى وقوع مجازر، خصوصاً في النبطية. والحزام الناري عبارة عن غارات مكثفة ومتلاحقة في منطقة جغرافية محددة، بغرض جعلها أرضاً محروقة، أو التمهيد لدخول برّي. وهي سياسة استخدمها الجيش الإسرائيلي للمرة الأولى في الحرب على غزة عام 2021 المعروفة باسم «سيف القدس». وكشفت وزارة الصحة اللبنانية في تقارير منفصلة عن سقوط خمسة شهداء، من بينهم ثلاثة أطفال، و16 جريحاً، بسبب غارة إسرائيلية على رياق في البقاع، حيث أصيب أيضاً عدد من العسكريين في الجيش اللبناني أثناء مرور البهم العسكرية على أوتوستراد رياق ـ بعلبك الذي استهدف بغارة إسرائيلية. وسقط ثلاثة شهداء و54 جريحاً في غارات على قانا في الجنوب، وستة شهداء و43 جريحاً في غارات استهدفت مبنى بلدية مدينة النبطية ومبنى اتحاد بلديات قضاء النبطية. وسقط في غارات النبطية، التي تعرضت لحزام ناري مكثف، رئيس بلدية المدينة أحمد كحيل، وأعضاء في المجلس البلدي وأحد عناصر الدفاع المدني، والذين كانوا قد شكّلوا خلية أزمة. واعتبرت المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان جينين هينيس ـ بلاسخارت في بيان أن «هذا الهجوم يأتي بعد حوادث أخرى استهدفت مدنيين وبنى تحتية مدنية في مختلف أنحاء لبنان. وبعد مقتل أحد المسعفين جرّاء من هذا النمط المأساوي»، مشيرة إلى أنّ «انتهاك القانون الدولي الإنساني غير مقبول على الإطلاق، إذ تجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الأوقات».

بموازاة ذلك، عمد جيش الاحتلال إلى تفجير مبان في بلدة محيبيب الجنوبية، التي تبعد عن الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة نحو ثلاثة كيلومترات. وتقع البلدة في محور يشهد مواجهات برية مباشرة بين حزب الله والقوات الإسرائيلية، ويضمّ بلدات الطيبة ورب ثلاثين ومركبا وحولا، أي على القطاع الشرقي، فضلاً عن القوزح في القطاع الأوسط. وكان عناصر من الجيش الإسرائيلي قد نشروا صوراً لهم أمام مبنى بلدية رأميا، أمس، والتي تبعد مئات الأمتار عن الحدود. وذكرت وسائل إعلام تابعة لحزب الله أن «وتيرة الاعتداءات والمواجهات على محاور جنوب لبنان تتصاعد، مع تزايد دوي أصوات الانفجارات العنيفة»، واستهداف الحزب تجمعاً لجنود الاحتلال على تل القبع في مركبا. كما أعلن، مساء الثلاثاء، إسقاطه طائرة مسيّرة إسرائيلية من طراز هرمز 450، هي الثانية في يوم واحد.

وادعى جيش الاحتلال، مساء أول من أمس الثلاثاء، أسر ثلاثة عناصر من «قوة الرضوان» (نخبة حزب الله). وذكر في بيان أنه «خلال نشاط لقوات الكتيبة 13 في لواء غولاني في منطقة جنوب لبنان، عُثر على فتحة نفق تحت الأرض داخل مبنى كان يستخدمه حزب الله. وقامت القوات بتطويق المبنى الذي تحصن داخله ثلاثة عناصر من قوة الرضوان، مع وسائل قتالية عديدة وعتاد يسمح بالبقاء هناك مدة زمنية طويلة». وتابع جيش الاحتلال أنه «بعد استسلام» الثلاثة، «جرى القبض عليهم واعتقالهم ليُحقق معهم ميدانياً من قبل محققي الوحدة 504، ومن ثم نقلوا إلى منشأة تحقيق داخل إسرائيل».

كما بثّ الاحتلال فيديو لاستجواب اللبناني وضاح يونس الذي اعتقله الأحد الماضي «خلال عملية جرت في نفق تحت الأرض». وقال يونس في الفيديو إنه «كان ضمن مجموعة من المقاتلين الذين كانوا يخططون للقيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل». وأشار إلى أن «باقي أفراد المجموعة هربوا خلال الاشتباكات».

في هذه الأثناء، التأمت، أمس الأربعاء، قمة روحية إسلامية ـ مسيحية في بكركي، مقر الكنيسة المارونية، قضاء كسروان، شمالي بيروت، على وقع توسّع رقعة العدوان والمجازر الإسرائيلية، وذلك بدعوة من البطريرك الماروني بشارة الراعي. وشارك في القمة رؤساء الطوائف اللبنانية. وطالب المجتمعون في بيان «مجلس الأمن الدولي بالانعقاد فوراً ومن دون تلكؤ لاتخاذ القرار الحاسم لوقف إطلاق النار وإيقاف هذه المجزرة الإنسانية التي ترتكب بحق لبنان، الذي يشكل نموذجاً رائعاً في هذا الشرق، لإعلاء قيم الحق والمساواة والعدالة والتسامح والانفتاح والعيش المشترك السلمي والبناء». ودعا البيان إلى «الشروع فوراً بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي كاملاً بما يتضمّن من دعم للجيش اللبناني وتعزيز إمكاناته وقدراته للدفاع عن لبنان وتأكيد انتشاره الواسع في منطقة جنوب الليطاني، ومختلف المناطق اللبنانية». وطالب «الحكومة اللبنانية بوضعها المؤتمنة على السلطة التنفيذية بالاضطلاع بمسؤولياتها كاملة والتعامل مع مجلس النواب وفق الدستور من أجل تعبئة جهود وطاقات الأشقاء العرب والأصدقاء الكثر في العالم للإسهام مع اللبنانيين في إنقاذ لبنان». كما اعتبر البيان أن «الكيان اللبناني بات مُعرّضاً للمخاطر والضياع، فاطماع العدو الإسرائيلي ليست لها حدود... الوقت الآن للتضحية لإنقاذ لبنان وللتضامن والتكافل والوحدة».

وجاءت القمة بعد ساعات على رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو «وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد» في لبنان خلال اتصال هاتفي، مساء الثلاثاء، مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وأفاد بيان صادر عن مكتب نتنياهو بأنّ «رئيس الوزراء قال خلال المحادثة (مع ماكرون) إنه يعارض وقفاً لإطلاق النار من جانب واحد، لا يؤدي إلى تغيير الوضع الأمني في لبنان، ويعيده فقط إلى ما كان عليه». وأكد بيان نتنياهو أن الأخير «أوضح (لماكرون) أن إسرائيل لن توافق على أي ترتيبات لا تفضي إلى ذلك ولا تمنع حزب الله من إعادة التسلّح وإعادة رص صفوفه».

في هذه الأثناء، ذكرت وزارة الدفاع الإيطالية في بيان، أمس الأربعاء، أن «الدول الـ16 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المساهمة في يونيفيل تعتقد أنه يتعين أن تكون قواعد القوات للاشتباك أكثر فعالية». وتتمثل إيطاليا في «يونيفيل» بكتيبة من 1068 جندياً، هي الثانية من حيث الحجم بعد الكتيبة الإندونيسية المؤلفة من 1231 جندياً، من أصل 10058 جنوداً، بحسب أرقام موقع «يونيفيل» الإلكتروني. وأبرز هذه الدول، بالإضافة إلى إيطاليا، فرنسا وإسبانيا وألمانيا.

في الأثناء، أعلنت رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، أمس الأربعاء، أنها ستزور غداً الجمعة لبنان، للقاء رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي. كما ستزور الأردن في اليوم نفسه. وكانت ميلوني قد انتقدت أخيراً دعوات نتنياهو لسحب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) من الجنوب اللبناني.

في غضون ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية، أمس الأربعاء، أن مباحثات هاتفية جرت، ليل الاثنين ـ الثلاثاء، بين الوزير عباس عراقجي ونظيره الفرنسي جان نويل بارو لمناقشة تطورات المنطقة. وأكد الوزير الإيراني ضرورة وقف هجمات إسرائيل على لبنان، محذراً من أي مغامرة إسرائيلية جديدة في المنطقة، وداعياً إلى إزالة العقبات أمام إرسال المساعدات إلى المتضررين واللاجئين.

إلى ذلك، تطرقت وكالة رويترز، أمس الأربعاء، في تقرير، إلى تفجيرات أجهزة الاتصال «بيجر» في لبنان، في 17 سبتمبر الماضي، نقلاً عن مصدر لبناني وصفته بأن «لديه معرفة مباشرة بأجهزة البيجر»، فضلاً عن اطلاعها على «صور لتحليل مفصل للبطاريات». وذكر المصدر اللبناني للوكالة أن «العملاء الذين صنعوا الأجهزة صمموا بطارية تخفي كمية صغيرة، لكنها قوية، من المتفجرات البلاستيكية وأداة تفجير جديدة لا تكشفها الأشعة السينية». وأضاف التقرير أنه «للتغلب على نقطة الضعف التي تتمثل في عدم وجود خلفية معقولة عن المنتج الجديد، فقد أنشأوا (العملاء) متاجر وصفحات وهمية، وكتبوا منشورات مضللة على الإنترنت لخداع حزب الله عندما يحاول التحقق من الأجهزة»، وفقاً لمراجعة أجرتها «رويترز» لصفحات أرشيفية على الإنترنت.

ووفقاً للمصدر اللبناني والصور، تم زرع ورقة مربعة رقيقة تحتوي على ستة غرامات من مادة بلاستيكية متفجرة بيضاء بين خليتين متعامدتين في البطارية. وأضاف المصدر أن المساحة المتبقية بين خلايا البطارية لم تظهر في الصور، بل كانت مملوءة بشريط من مادة شديدة الاشتعال تؤدي دور المفجر. وأظهرت الصور أن هذه الشطيرة ذات الطبقات الثلاث أدخلت في غلاف بلاستيكي أسود، وزُرعت داخل غلاف معدني بحجم علبة الثقاب تقريباً. وقال المصدر واثنان من خبراء المتفجرات لـ«رويترز» إن عملية التجميع كانت غير عادية لأنها لم تعتمد على جهاز التفجير الصغير المعتاد، الذي يكون عادة أسطوانة معدنية. وتحدث الثلاثة شريطة عدم الكشف عن هوياتهم. وقال مصدران مطلعان للوكالة إن حزب الله أجرى عمليات تفتيش لكشف أي متفجرات عند استلام أجهزة البيجر في فبراير/شباط الماضي، إذ جرى تمريرها عبر أجهزة المسح الأمني في المطارات لرؤية ما إذا كانت ستطلق الإنذارات. ولم يُسجل أي شيء مريب. وذكر المصدر اللبناني أن حزب الله لاحظ في مرحلة ما أن البطارية تنفد بشكل أسرع من المتوقع. ومع ذلك، لم يثر هذا مخاوف أمنية كبيرة على ما يبدو، وظلت الجماعة تسلم أعضاءها أجهزة البيجر حتى قبل ساعات من الانفجار.

لا قدرة على توفير الاحتياجات

قال رئيس حكومة تصريف الأعمال في لبنان، نجيب ميقاتي، أمس الأربعاء، إنه «استشهد حوالي 2400 شخص، وأصيب أكثر من 10 آلاف شخص آخرين، ونزح حوالي مليون شخص من شعبنا بسبب الحرب المدمرة التي تشنها إسرائيل، ولا تزال الخسائر في ارتفاع مستمر». وخلال ترؤسه اجتماعاً ضمّ الوزراء المعنيين بخطة لبنان للاستجابة للأزمة التي يمرّ بها بمشاركة الأمم المتحدة والدول المانحة، قال إنه «ليس في استطاعة لبنان، لوحده، توفير الاحتياجات الأساسية لجميع السكان المعرّضين للخطر في الأمدين القريب والمتوسط».

شرق غرب

انفجار في درعا

قُتل عنصر وجرح آخر يعملان ضمن صفوف اللواء الثامن التابع لفرع الأمن العسكري (أحد أفرع النظام السوري الأمنية)، جراء انفجار عبوة ناسفة بدراجتهما في ريف محافظة درعا الشمالي، جنوبي سورية، أمس الأربعاء. وقال أيمن أبو محمود الحوراني، المتحدث باسم «تجمع أحرار حوران»، إن الانفجار حصل بعد وقت قصير من مرور رتل عسكري مشترك للواء الثامن والأجهزة الأمنية التابعة للنظام.

(العربي الجديد)

غالانت: خطوات ماكرون عار على فرنسا

رأى وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت (الصورة)، أمس الأربعاء، أنه من «العار» على باريس ألا يستضيف معرض يورونافال، المخصص للدفاع البحري، أي أنجحة أو معدات إسرائيلية خلال دورته الشهر المقبل بطلب من الحكومة الفرنسية. وكتب غالانت في منشور على منصة إكس (تويتر سابقاً) أن «خطوات (الرئيس الفرنسي إيمانويل) ماكرون هي عار على الأمة الفرنسية. قرار التمييز ضد الصناعات الدفاعية الإسرائيلية في فرنسا للمرة الثانية يساعد أعداء إسرائيل أثناء الحرب»، معتبراً أن فرنسا «تبنّت، وتطبّق باستمرار سياسة عدائية حيال الشعب اليهودي».

(فرانس برس)

تحديد موعد لانتخاب رئيس لبرلمان العراق

اتفقت قوى «الإطار التنسيقي» الحاكم في العراق، أمس الأربعاء، على تحديد يوم 22 أكتوبر/تشرين الأول الحالي موعداً لجلسة انتخاب رئيس جديد للبرلمان، مما أدى إلى رفض ست قوى سياسية سنية هذا الأمر، كون الاتفاق تم من دون التشاور والاتفاق معها. واعتبر عضو «الإطار التنسيقي» عبد الرحمن الجزائري أنه «لا يمكن بقاء هذه الأزمة دون حلول ولا حل إلا بعقد جلسة انتخاب قريبة».

(العربي الجديد)

الأطلسي قلق من وضع الشرق الأوسط

أكد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي مارك روته (الصورة)، أمس الأربعاء، أن الوضع في الشرق الأوسط «مقلق للغاية»، مشيراً في كلمة في القمة الخليجية ـ الأوروبية في بروكسل إلى أن «الحلفاء يحاولون عبور الأزمة»، وأن الحلف «يساهم في بناء القوات العراقية».

(العربي الجديد، رويترز)

روسيا تتهم زيلينسكي بتحريض «ناتو»

اتهمت روسيا، أمس الأربعاء، الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، بـ«دفع» حلف شمال الأطلسي «ناتو» إلى «الدخول في نزاع مباشر» مع روسيا، بعد عرض زيلينسكي «خطة النصر» الهادفة إلى تحقيق انتشار عسكري في أوكرانيا والحصول على دعوة للانضمام إلى التكتل. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، في مؤتمرها الصحافي الأسبوعي، إن زيلينسكي «يدفع دول حلف شمال الأطلسي إلى الدخول في نزاع مباشر مع بلادنا»، مضيفة «أنها بالتأكيد ليست خطة، إنها مجموعة من الشعارات غير المتماسكة... الصادرة عن قاتل من النازيين الجدد».

(فرانس برس)

لا مكان آمناً... الاعتداءات تطاول 82% من مساحة لبنان

يوسّع الاحتلال الإسرائيلي من رقعة الاعتداءات على الصعيد الجغرافي في لبنان أخيراً، مع شنّه غارات على مناطق وبلدات جديدة، وذلك في سياق تكريسه بأن لا مكان آمناً في لبنان

بيروت ـ **ريتا الجمّال**، **بيار عقيقي**

اختلفت أنماط الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، بدءاً من الثامن من أكتوبر/تشرين الأول 2023، مقارنة بالاعتداءات السابقة تاريخياً، سواء لجهة الحرب طويلة الأمد، أو في سياق استهداف مناطق ومواقع لم تتعرّض إلى أي عدوان على مدى عقود. وكان واضحاً أنه منذ 23 سبتمبر/أيلول الماضي، تاريخ توسيع الاحتلال اعتداءاته الجوية المكثفة ضد لبنان، أن حكومة بنيامين نتنياهو رفعت شعار «لا مكان آمناً في لبنان»، وذلك مع تمدد غاراتها الجوية في عدة مناطق لبنانية بعيدة عن خريطة المواجهات الأمامية. وكانت الغارة التي طاولت بلدة أبطو، الواقعة في قضاء زغرتا، شمالي لبنان، الاثنين الماضي، نموذجاً عن نيّات إسرائيل تحويل لبنان برمّته إلى ساحة للاستهداف. ومع الاعتداء على زغرتا، تكون إسرائيل قد اعتدت على 20 قضاءً لبنانياً من أصل 26، أي أن اعتداءاتها طاولت 82% من الأراضي اللبنانية، وشملت أقضية بمساحة 8614 كيلومتراً مربعاً من أصل 10452 كيلومتراً مربعاً هي مساحة لبنان، وظلت 1838 كيلومتراً مربعاً خارج نطاق الاستهداف.

الاعتداءات الإسرائيلية تمتد عبر الأقضية

وطاولت الاعتداءات الإسرائيلية حتى أمس الأربعاء، أقضية صيدا وجزين وصور (في محافظة الجنوب)، والنبطية ومرجعيون وحاصبيا وبنت جبيل (في محافظة النبطية)، وراشيا والبقاع الغربي وزحلة (محافظة البقاع)، وبعلبك والهرمل (محافظة بعلبك الهرمل)، وبيروت وكسروان وجبيل (محافظة جبل لبنان)، والبترون وزغرتا (محافظة الشمال). وظلّت أقضية عكار والضنية المنية وطرابلس والكورة وبشري (محافظة الشمال)، والمتن (محافظة جبل لبنان) خارج دائرة الاستهدافات، حتى أمس الأربعاء.

وتُظهر خريطة لبنان أن الأقضية الستة «الناجية» حتى الآن من الاعتداءات الإسرائيلية تبقى تلك المتصلة بالساحل السوري شمالاً أو البحر غرباً، فيما المعابر البرية في الشرق والشمال الشرقي، باتت شبه مدفرة بفعل النيران الإسرائيلية. وبما أن الاحتلال قد أعلن فرضه «حصاراً عسكرياً» على لبنان في 28 سبتمبر الماضي، ثم طلب من رواد الشاطئ اللبناني الجنوبي والصيادين، بين الناقورة جنوباً، باتجاه نهر الأولي، شمالي صيدا، مغادرته، وذلك في السابع من أكتوبر الحالي، فإن الوضع الميداني بات أكثر خطورة على اللبنانيين والمسافرين من لبنان وإليه، بحراً وبراً وجواً. ويبلغ طول المنطقة البحرية المشمولة بالتهديدات الإسرائيلية نحو 60 كيلومتراً، مع وقوع نهر الأولي على بعد نحو 20 كيلومتراً جنوبي مطار بيروت.

والاعتداءات الإسرائيلية سابقاً كانت تتركز في مناطق الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت والبقاع الغربي، وفي حالات نادرة كان يتم استهداف العمق البقاعي. وفي العدوان الإسرائيلي على لبنان في إبريل/نيسان 1996، طاول القصف عدة محطات للكهرباء في العمق اللبناني ومنها محطتا بصاليم (في المتن) والجمهور (في بعبدا)، وأعاد الاحتلال قصفهما مرة أخرى في عام 1999، خلال مرحلة الانسحاب الإسرائيلي من قضاء جزين الجنوبي. وإبان عدوان يوليو/تموز 2006، طاول قصف إسرائيل جسوراً وطرقات واعمدة إرسال وادارات مرافئ في بيروت وجبل لبنان والشمال، بغية تقطيع أوصال المناطق من جهة، ومنع التنقل للنازحين من جهة أخرى، وذلك بحجة «منع وصول حزب الله على الأسلحة». واعتباراً من 23 سبتمبر الماضي، وسّعت إسرائيل من أهدافها باعتدائها على مناطق نزح إليها سكان الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت، وأكثرية هؤلاء الساحقة من الطائفة الشيعية. وسُجلت في السياق، غارات إسرائيلية على مناطق مثل المعيصرة (مرات عدة، آخرها السبت الماضي) في كسروان، وراس أسطا (في 25 سبتمبر الماضي) في جبيل، وهما بلدتان بهما أكثرية شيعية في محيط مقرّ لقوى مسيحية. كذلك طاول القصف منطقة بعبدران (في 27 سبتمبر الماضي) في الشوف، وهي منطقة بغالبية درزية، نزح إليها لبنانيون. كما طاول القصف طريق منطقة عيناتا الأرز (في 30 سبتمبر الماضي) لجهة بعلبك، وهي منطقة بغالبية مسيحية. واستهدف الاحتلال موقعاً لنازحين في دير بلا في قضاء البترون، السبت الماضي، وهي منطقة بغالبية مسيحية.

وتتذرّع إسرائيل في غاراتها بأنها تطاول قيادييّن وعناصر من حزب الله، رغم أنه غالباً ما يظهر بعد المجازر استشهاد مدنيين. وفي السياق، يبدو منطق الاحتلال أقرب إلى محاولة خلق فتن متنقلة في الداخل اللبناني، لا سيما عبر محاولة ترهيب الأهالي الذين يستضيفون النازحين.

الأمان موضوع نسبي

في السياق، اعتبر النائب عن منطقة صيدا، عبد الرحمن البزري، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الأمان في لبنان أصبح موضوعاً نسبياً، إذ لا أحد يعرف طبيعة اختيار العدو الإسرائيلي أماكن العدوان، والحجج الواهية التي يتحجّج بها»، مشيراً إلى أنه «ارتكب مجزرة أبطو (الاثنين) في قضاء زغرتا شمالاً واليوم (أمس الأربعاء) النبطية، ويوسّع من استهدافاته». وراى البزري أنه «بفعل التطورات الأخيرة يصح القول إن الأمان الإسرائيلي أصبح شاملاً وعلى كل لبنان، ولم يعد يطاول فئة واحدة أو فريقا واحدا أو منطقة واحدة، ونتوقع أن يستمرّ وتتصاعد وحشيته ووتيرته لعدة أسباب، أولها طبيعة العدو والتجارب السابقة معه في هذا الإطار، كما يبدو أن الأفضلية الوحيدة التي يتمتع بها هي الجوية وقدرته على التدمير، فيما السبب الثالث فهو أنه رغم الارتكابات والجرائم يبدو أنه مني وحصين على الإدانة الدولية».

وتبعاً لذلك، أشار البزري إلى أن «العدو يحاول أن يضعضع الجبهة الداخلية التي بدت على المستوى الشعبي إلى حدٍّ معيّن وكبير متماسكة، بعكس تلك السياسية، وبالتالي فإن محاولة قصف جميع المناطق، وما يتبعها من ردود بإلقاء اللوم على الأشخاص الذين يلجأون إليها وتركوا قراهم، إلى جانب أسلوب ينتهجه العدو بالاتصالات الهاتفية والرسائل سواء بالعبرية أو حتى بالعربية من خارج لبنان، بتهديد الناس بإخلاء المباني والمنشآت التي يقيمون فيها. وهذا كله هدفه إرباك الجبهة الداخلية، ونحن نعلم أنه في الحروب هناك طابور خامس، وإرباك الجبهة الداخلية هو نوع من الضغط الذي تُستخدم فيها».

ولفت البزري إلى أن «رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي يقوم بجهد دبلوماسي ولبنان أحد الخيارات التي يملكها استنهاض علاقاته الدولية والعربية، ونشدد على يده بذلك، ولكن موضوع الضمانات سواء صحيحة أم لا هي مرتبطة بالجهة الضامنة، وكم تمون على العدو سواء كانت أميركا أو أوروبا أو المؤسسات الدولية، لكن التجارب السابقة علمتنا ألا نستكين للضمانات فقط، لكن ذلك لا يمنع أن نلجأ عليها والتركيز يجب أن يكون على كامل الأراضي اللبنانية أي مساحة 10452 كيلومتراً مربعاً، علماً أنّ حديثه عن بيروت يأتي باعتبارها وضع خاص من حيث الكثافة السكانية العالية جداً، خصوصاً أن قسماً كبيراً من أهالي البقاع والجنوب ومن الذين شعروا بالخطر انتقلوا إلى العاصمة ومناطق في محيطها. من هنا التركيز على سلامة كل المواطنين، وعلى أن الضمانة يجب أن تكون فعّالة وتشمل كل المناطق اللبنانية».

آثار الغارة الإسرائيلية على أبطو، 15 أكتوبر 2024 (كارل كورت/Getty)

دعم التعليم لآلاف الطلاب

اعتبرت ياسمين شريف (الصورة)، المديرة التنفيذية للصندوق العالمي للتعليم في حالة الطوارئ والأزمات طويلة الأمد في الأمم المتحدة «التعليم لا ينتظر»، أمس الأربعاء، أن 1,2 مليون طالب وطالبة يحتاجون للوصول الفوري إلى التعليم. وهو ما دفع الصندوق لتخصيص تمويل بقيمة 1,5 مليون دولار، بهدف تأمين ذلك لـ30 طفلاً في المرحلة الأولى. من جهته، قال ممثل اليونيسف في لبنان إدوارد بيجبيدر، إن «60% من المدارس باتت مراكز إيواء».

تستغل إسرائيل مهلة الـ30 يوماً التي منحتها واشنطن لإدخال المساعدات إلى القطاع تجنباً لعرقلة المساعدات العسكرية الأميركية، باعتبارها ورقة لمواصلة الحرب، فيما يمعن الاحتلال بعزل شماليّ القطاع في ظل استعدادات للاستيطان في غزة

مؤتمر للاستيطان في غزة

الاحتلال يستغل المهلة الأميركية لمواصلة الإبادة

حيفا ـ نايف زيداني
غزة ـ العربي الجديد

واصل الجيش الإسرائيلي، أمس الأربعاء، فصل شمال قطاع غزة بالحصار والتجويع وتفجير المنازل لليوم الـ12 على التوالي، فيما تتجه دولة الاحتلال للاستجابة لمهلة الـ30 يوماً التي منحتها إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لتل أبيب، أول من أمس الثلاثاء، لتحسين الأوضاع الإنسانية في القطاع، بهدف ضمان استمرار تدفق الأسلحة والمساعدات العسكرية الأميركية للجيش الإسرائيلي التي مكنتها حتى الآن من مواصلة حرب الإبادة منذ أكثر من عام. وجاء اعتزام وزراء وأعضاء في الكنيست الإسرائيلي وناشطون في الائتلاف الحكومي، بينهم أعضاء في حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، عقد مؤتمر الأسبوع المقبل، لتشجيع الاستيطان في قطاع غزة ومنطقة «غلاف غزة» (المستوطنات الحدودية)، ليكذب ما قاله المبعوث الإسرائيلي في الأمم المتحدة، داني دانون، أمس، من أن دولة الاحتلال لا تستهدف «البقاء في غزة على الأمد الطويل ولا رغبة لدينا في إدارة الشؤون اليومية في القطاع». ووزعت الدعوة إلى المؤتمر أمس، تحت عنوان «نستعد للاستيطان في غزة مع نواة الاستيطان»، ويظهر عليها اسم الوزيرة ماي جولان من «الليكود»، إلى جانب تسعة أعضاء كنيست من الحزب. ويُعقد المؤتمر تحت رعاية منظمات يمينية متطرفة مثل «نحالاه»، التي تواجه موجة من العقوبات الدولية، وأحزاب يمينية أخرى في الائتلاف. وتقول حركة «نحالاه» الاستيطانية، المشاركة في تنظيم المؤتمر إن الحدث مخطط له ليس فقط بكونه مؤتمراً نظرياً، بل تدريباً عملياً أيضاً، وإعداداً عملياً لتجديد الاستيطان في قطاع غزة»، وإنه «يمثل بداية جديدة ومرحلة مهمة في النضال. الرسالة واضحة: العودة إلى الاستيطان في غزة لم تعد مجرد فكرة، بل هي خطوة قطعت شوطاً متقدماً بدعم من الحكومة والجمهور».

يأتي ذلك وسط ما نقله موقع أكسيوس الأميركي، أمس، عن مسؤولين أميركيين وإسرائيليين وإماراتيين قولهم إن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن يدرس خطة وُضعت لمستقبل الحكم في قطاع غزة بعد الحرب، بناءً على أفكار طوّرتها إسرائيل والإمارات، موضحين أنّ تلك الخطة ستُقدَّم بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية، في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. وبحسب المسؤولين، فإن البعض في وزارة الخارجية الأميركية، بمن فيهم بلينكن، يعتقدون أن اتفاق وقف إطلاق النار لا يبدو ممكناً قبل نهاية إدارة بايدن، وبالتالي فإن الخطة الإسرائيلية الإماراتية «خطة بديلة» محتملة يمكن أن تبدأ في رسم مسار للخروج من الحرب، لكن مسؤولين آخرين داخل وزارة الخارجية يقولون إن هذه الخطوة لا تخدم إلا مصالح نتنياهو، ومن المؤكد أن الفصائل الفلسطينية سترفضها.

وأول من أمس، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية ماثيو ميلر، في مؤتمر صحافي، إن بلينكن ووزير الدفاع لويد أوستن كتبا «رسالة يوم الأحد (الماضي) إلى وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر للتعبير بوضوح عن قلقنا بشأن المساعدات الإنسانية التي تصل إلى غزة»، وشدّد على أن إسرائيل مُنحت 30 يوماً «للتحرك لتحسين المساعدات». ولفت ميلر إلى أن الرسالة مرتبطة بمسألة أن المساعدات انخفضت بأكثر من 50% في الأشهر القليلة الماضية، ووصلت إلى أدنى مستوى لها الشهر الماضي. وتطرقت الرسالة إلى أن القانون الأميركي ينصّ على أن «الجهات التي تتلقى المساعدات العسكرية الأميركية لا تقوم برفض أو إعاقة بشكل تعسفي تقديم المساعدات الإنسانية الأميركية». ونفى ميلر وجود أي صلة بين الانتخابات الرئاسية الأميركية، وقال: «لم نرَ أنّ من المناسب بعث رسالة والقول يجب أن يحصل ذلك بين ليلة وضحاها»، مشيراً إلى أن إسرائيل أجازت دخول مساعدات الاثنين عبر معبر إيريز (شماليّ القطاع) إلى غزة بعد يوم من الرسالة.

ويتعامل الاحتلال مع المساعدات الإنسانية على أنها ورقة تمنحه مزيداً من «الشرعية» لمواصلة جرائم الإبادة. فقد نقل موقع والاه الإسرائيلي، أمس، عن مسؤولين إسرائيليين كبيرين لم يسمّهما، قولهما إن «إسرائيل أوضحت للولايات المتحدة أمس (الثلاثاء) أنها ستتحرك بسرعة للاستجابة للمطالب الأميركية». وأشار إلى تأكيد مسؤولين أميركيين كبار لم يسمّهم، أن الرسالة لم يكن المقصود منها التمهيد لوقف إمدادات الأسلحة الأميركية إلى إسرائيل. ويعترف مسؤولون إسرائيليون كبار بأن الرسالة تمثّل فرصة منحتها إدارة بايدن لإسرائيل لتصحيح تدهور الوضع، والعودة إلى تنفيذ السياسة التي وضعها «الكابينت»، وبموجبها يخدم السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، «المجهود» الحربي هناك. وقال مسؤول إسرائيلي مطّلع للموقع: «لقد تلقينا الرسالة الأميركية وجرت مراجعتها من قبل المؤسسة الأمنية. إن إسرائيل تأخذ هذه القضية على محمل الجد، وسنردّ على المخاوف التي أثارها نظراؤنا الأميركيون في الرسالة». وقال مسؤول إسرائيلي كبير آخر حول المتطلبات الأميركية المتعلقة بالمعابر الحدودية للقطاع، وأعداد الشاحنات (التي تدخل غزة)، والقضايا اللوجستية، وإجراءات المساعدات الإنسانية، إنّ «من المتوقع أن يتغير الوضع إلى الأفضل خلال أيام قليلة». وأضاف أحد المسؤولين الذين تحدثوا للموقع، أن بعض القضايا التي وردت في الرسالة الأميركية، مثل السماح لمئات الآلاف من الفلسطينيين بالانتقال من المواصي (على الشريط الساحلي) في قطاع غزة شرقاً نحو خانيونس ورفح (جنوبي القطاع)، ستتطلب قراراً من المستوى السياسي. ووفقاً له، فإن المطالب الأميركية، من قبيل السماح بزيارات الصليب الأحمر لمراكز الاعتقال في إسرائيل، أو وقف التشريعات المتعلقة بوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل

حركة «نحالاه»: المؤتمر تدريب لتجديد الاستيطان في القطاع

لازاريني: عمليات «أونروا» في القطاع تقترب من الانهيار

فلسطيني وسط أنقاض مبانٍ قصفها الاحتلال في مدينة غزة أمس (داود أبو الكاس/الأناضول)

اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، أو صدور إعلان رسمي بأن إسرائيل لن تُجلي سكان شماليّ القطاع قسراً، هي قضايا مشحونة سياسياً وستتطلب على الأرجح تصويتاً في «الكابنيت».

يأتي ذلك وسط تصاعد دعوات وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات، ولا سيما في الشمال. وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي، أمس، إن بريطانيا وفرنسا والجزائر دعت إلى اجتماع عاجل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة الوضع الإنساني في غزة. وأضاف في بيان أن «الوضع الإنساني في شمال غزة مزرٍ، مع تدهور الحصول على الخدمات الأساسية وتقارير الأمم المتحدة التي تفيد بأنه لم يدخل أي طعام تقريباً خلال الأسبوعين الماضيين». من جهته قال رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، أمس أمام البرلمان البريطاني، إن بلاده «تدرس فرض عقوبات على وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بسبب تعليقات لهما بشأن الصراع».

بدوره كشف وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي خلال مؤتمر صحافي بالقاهرة، أمس، مع نظيره الإسباني خوسيه مانويل ألباريس عن اتصالات مصرية مكثفة مع الأطراف الإقليمية والدولية لخفض التصعيد في المنطقة وتنفيذ وقف فوري لإطلاق النار. في المقابل، برز موقف ألماني مغاير، إذ وعد المستشار الألماني أولاف شولتز، إسرائيل بتقديم المزيد من شحنات الأسلحة، قائلاً في بيان حكومي أمس، إن «هناك شحنات وستكون هناك دائماً شحنات إضافية. يمكن لإسرائيل الاعتماد على ذلك». وأضاف: «يمكن لإسرائيل الاعتماد على تضامننا، الآن وفي المستقبل».

في موازاة ذلك، أعلن الأردن، أمس، عبور 50 شاحنة جديدة من المساعدات الإنسانية تحمل على متنها مساعدات غذائية وطروداً صحية وأغذية أطفال إلى مناطق شمال غزة، وفق وكالة الأنباء الأردنية «بترا». من جهته، قال المفوض العام لوكالة أونروا فيليب لازاريني، في مؤتمر صحافي من برلين أمس، إن عمليات الوكالة في القطاع تقترب من نقطة الانهيار، مضيفاً أن الدمار هناك «غير مسبوق»، وأن تفكيك «أونروا» أصبح من أهداف الحرب. وتابع: «هناك اشتباكات في الشمال، ويوجد نحو 400 ألف شخص عالقون طُلب منهم الانتقال إلى الجنوب، لكنهم لا يزالون في الشمال، والوصول إلى هؤلاء أصبح معقداً جداً». وقال إن «هناك خطراً حقيقياً اليوم. أن نصير في وضع تكون فيه المجاعة أو سوء التغذية الحاد أمراً محتملاً مرة أخرى للأسف».

في السياق، قال المدير العام بوزارة الصحة الفلسطينية في غزة، منير البرش، لوكالة الأنباء القطرية «قنا» أمس، إن قوات الاحتلال تمارس عملية تضليل كبيرة بحديثها عن إدخال مساعدات ومواد طبية إلى شمال غزة، موضحاً أن الاحتلال لم يسمح إلا بإدخال جزء يسير من الوقود فقط عبر منظمة الصحة العالمية. وكان مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، قد حذّر أول من أمس، من أن الوضع في شمال القطاع «كارثي»، حيث لا تعمل سوى ثلاثة مستشفيات. ورفض أطباء مستشفيات كمال عدوان والعودة والإندونيسي التخلي عن مرضاهم، على الرغم من أوامر الإخلاء التي أصدرها الجيش الإسرائيلي في بداية هجومه الكبير على جباليا بشمال القطاع قبل 12 يوماً. ونفذ الاحتلال أمس، عمليات تفجير ونسف للمنازل في منطقة بئر النعجة غرب مخيم جباليا، وباستخدام «روبوت مفخخ»، فجّر كذلك مربعاً سكنياً مقابل مخازن صافي في المخيم. وطاول تفجير المنازل منطقة الفالوجا شماليّ قطاع غزة، فيما طاول القصف حيّ الصبرة، جنوبيّ مدينة غزة، مدينة بيت لاهيا في الشمال. واستهدف الاحتلال سيارة شماليّ منطقة الزوايدة وسط القطاع، ومنطقة صوفا، شرقيّ رفح جنوبيّ القطاع. وأعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة، أمس، ارتفاع حصيلة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين إلى 42 ألفاً و409 قتلى، و99 ألفاً و153 مصاباً، منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. وأضافت: «وصل إلى مستشفيات قطاع غزة 65 شهيداً و140 مصاباً، نتيجة 6 مجازر ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد العائلات الفلسطينية خلال الـ24 ساعة الماضية».

وبينما أعلن جيش الاحتلال اعتراض صاروخ أُطلق من غزة باتجاه المستوطنات المحاذية للقطاع، قالت كتائب القسام، الذراع العسكرية لحركة حماس في بيانات متفرقة أمس إنه تم «دك قوات العدو المتوغلة في محيط منتجع النورس شمال مدينة غزة بقذائف الهاون»، واستهدفت بالقذائف نفسها «قوات الاحتلال المتمركزة قرب الحاووز التركي شمال مدينة غزة». واستهدفت جرافة من نوع دي9 «بقذيفة الياسين 105 في منطقة الريان شرق مدينة رفح جنوب القطاع»، وجرافة مماثلة «في منطقة حيّ القصاصيب غربيّ مدينة جباليا». كذلك تمكنت من تفجير مبنى فُخخ مسبقاً في قوة صهيونية راجلة، وتفجير عبوة مضادة للأفراد بقوة النجدة فور تقدمها للمكان وإيقاعهم جميعاً بين قتيل وجريح غرب مدينة جباليا البلد».

متابعة

اعتقالات واقتحامات في الضفة

رام الله ـ العربي الجديد

أصيب مواطن فلسطيني، أمس الأربعاء، برصاص الاحتلال الإسرائيلي، قرب بوابة باقة الشرقية في طولكرم، التي تفصل ما بين الأراضي الفلسطينية المحتلة عامي 1967 و1948، فيما نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة اعتقالات جديدة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. وأكد الهلال الأحمر الفلسطيني إصابة رجل يبلغ من العمر 58 عاماً من بلدة قباطية، في محافظة جنين، برصاص الاحتلال على بوابة باقة الشرقية، شمال مدينة طولكرم، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا».

بموازاة ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس، عدداً من المدن والبلدات في الضفة الغربية، حيث داهمت منازل عدة، ونفذت عمليات اعتقال طاولت عدداً من الفلسطينيين بينهم سيّدة في أريحا (أروى علي عدس). وأكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني، في بيان، أن قوات الاحتلال اعتقلت، منذ مساء أول من أمس الخميس وحتى صباح أمس، عشرة مواطنين على الأقل من الضفة الغربية. كما نفذت قوات الاحتلال، بحسب الهيئة والنادي، عمليات تحقيق ميداني لنحو 60 مواطناً في مدينة حلحول شمال الخليل، وبلدة قصرة جنوب نابلس، علماً أن عمليات التحقيق الميداني تصاعدت أخيراً بشكل كبير في كافة المحافظات، وطاولت المئات من الشبان، بحسب البيان. وأشارت الهيئة والنادي إلى أن عدد حالات الاعتقال منذ بدء حرب الإبادة المستمرة والعدوان الشامل على أبناء الشعب الفلسطيني في غزة، في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بلغ أكثر من 11 ألفاً و300 مواطن من الضفة والقدس المحتلتين. وواصلت قوات الاحتلال، أمس أيضاً، انتهاكاتها في الضفة، حيث احتجزت مجموعة من قاطفي الزيتون في بورين جنوب نابلس، بحسب «وفا»، فيما أصيب عدد من المواطنين بحالات اختناق جراء إطلاق قوات الاحتلال قنابل الغاز السام المسيل للدموع عقب اقتحامها بلدة الخضر جنوب بيت لحم.

يذكر أن قوات الاحتلال كانت اقتحمت، أول من أمس، مجدداً، مدينة ومخيم جنين شمالي الضفة، لليوم الثاني على التوالي، ما أسفر عن استشهاد شاب، واعتقال ثلاثة شبان، بعد سقوط شهيدين بنيران الاحتلال في المخيم، الاثنين. وتحدثت وكالة الأنباء الفلسطينية، مساء أمس، عن استشهاد الشاب كريم سامر توفيق جبارين (20 عاماً) برصاص الاحتلال في مخيم جنين، بعد محاصرة منزله، وإطلاق الرصاص الحي وقذائف «إنيرغا» تجاهه، ثم احتجاز جثمانه، ما يرفع حصيلة الشهداء في الضفة منذ 7 أكتوبر 2023 إلى 756 شهيداً، إضافة إلى إصابة أكثر من 6250 مواطناً، وفقا لبيانات وزارة الصحة. وفي القدس المحتلة، اقتحم 147 مستوطناً، أمس، باحات المسجد الأقصى بحماية شرطة الاحتلال، حيث نفذوا جولات استفزازية وأدوا طقوسا تلمودية.

إلى ذلك، وبعد مطاردة استمرت نحو 41 يوماً، اعتقلت أجهزة الأمن الفلسطينية، أمس، الناشط مزيد سقف الحيط من منزله في مدينة نابلس، شمالي الضفة، بطريقة عنيفة تخللها ضربه بشكل مبرح وتهديد زوجته. ويعتبر الاعتقال الحالي للناشط مزيد سقف الحيط الخامس من نوعه من قبل الأجهزة الأمنية، فيما كان سقف الحيط قد أكد، في مقابلة سابقة مع «العربي الجديد»، أن كل الاعتقالات السابقة له جاءت نتيجة انتقاد سياسات السلطة الفلسطينية، والتعبير عن الآراء السياسية، وكانت المحاكمة أمام القضاء الفلسطيني إما بتهمة «حيازة سلاح» أو «تحقير السلطة».

من ناحية أخرى، وصفت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية تصريحات لوزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك برّرت فيها اعتداء قوات الاحتلال على المدنيين الفلسطينيين، بالخطيرة، داعية إلى فتح تحقيق ضدّها من قبل المحكمة الجنائية الدولية. ودعت شبكة المنظمات الأهلية، في بيان أمس، المدعي العام للجنائية الدولية كريم خان، لفتح تحقيق ضد المسؤولين الألمان، وبالذات ضد المستشار الألماني أولاف شولتز ووزيرة خارجيته، لمسؤوليتهما المباشرة عن «دعم حكومة الاحتلال الإسرائيلية المتطرفة بانتهاكاتها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وذلك عبر تزويد الحكومة الألمانية بالأسلحة لقوات الاحتلال وتوفير الغطاء السياسي لارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين».

وكانت بيربوك قد اعتبرت أخيراً، أمام الجمعية الاتحادية الألمانية، أن لإسرائيل الحق في قتل المدنيين بقصف المناطق التي يعيشون فيها، إذا كان هناك إرهابيون يسيئون استخدامها، زاعمة أن «حركة حماس تختبئ في التجمعات المدنية والمدارس والمستشفيات، وأماكن نزوح المدنيين. وتحت ضغط الغضب الفلسطيني، قالت وزيرة الخارجية الألمانية، أمس، في بيان نقله المركز الألماني للإعلام، إن «الادعاء بأن وزيرة خارجية ألمانيا تدعم الهجمات على المدنيين هو ادعاء كاذب»، مضيفاً: «كما أن من الخطأ أيضاً الادعاء بأن ألمانيا تفكر في المساعدة في مثل هذه الهجمات، وأن القانون الدولي واضح بأن البنية التحتية المدنية محمية».

اعتقلت أجهزة الأمن الفلسطينية الناشط مزيد سقف الحيط

من اقتحام قوات الاحتلال مخيم جنين، أول من أمس (جعفر اشتية/فرانس برس)

تقرير

الأرقام توثق استغلال بن غفير الحرب

تغيير الوضع القائم في الأقصى

في ظل الحرب على قطاع غزة ازدادت نسبة اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، في مؤشر على استغلال الحرب لأهداف تهويدية

شهدت الأشهر الأخيرة ارتفاعاً ملموساً في عدد اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى، والتضييق على المصلين المسلمين فيه، في محاولة لتغيير الوضع القائم فيه منذ ما قبل احتلال 1967، والذي بموجبه تعتبر دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية، المسؤولة عن إدارة شؤون المسجد. وكشف موقع واينت الإسرائيلي، أول من أمس الثلاثاء، معطيات داخلية لشرطة الاحتلال تؤكد ذلك بالأرقام، فيما أشارت مقالات وتقارير إسرائيلية أخرى، إلى تطبيق وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير مخططاته في المسجد الأقصى، مستغلاً حالة الحرب منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وإلى إيمان شرائح يهودية بأن هدف الحرب على قطاع غزة هو بناء «الهيكل الثالث»، المصطلح التهويدي الذي يشير إلى بناء كنيس يهودي في ساحات الأقصى.

وذكر «واينت» أن أعداد المقتحمين اليهود للمسجد في ارتفاع، مقابل انخفاض حالات إبعاد الشرطة لهم عند ارتكابهم تجاوزات تنتهك ما تنص عليه قواعد «الوضع القائم». وتكررت هذا العام على نحو ملموس توثيقات لتأدية مستوطنين طقوساً تلمودية، و«سجوداً ملحمياً» (الانبطاح الكامل على الأرض، وهو غير مسموح لارتباطه حصراً بالهيكل) في المسجد، بالإضافة إلى استفزازهم مصلّين مسلمين. وتشير شرطة الاحتلال الداخلية، التي نشرها الموقع، إلى انخفاض بنحو 40% في أوامر إبعاد المستوطنين الذين يخالفون القواعد (بالمفهوم الإسرائيلي)، المتّبعة داخل المسجد، وهي أوامر تصدر عن قائد اللواء في الشرطة. كما تشير معطيات الموقع العبري، إلى اقتحام 44317 مستوطناً المسجد عام 2022-2023 مقابل 51,223 في عام 2023-2024، بزيادة قدرها نحو 14%. ورغم ازدياد الاقتحامات، أصدر قائد الشرطة في لواء القدس المحتلة 271 أمر إبعاد إداري لمستوطنين عن الحرم القدسي عام 2023، في أعقاب مخالفات قواعد الصلاة، أو بسبب الخشية على سلامة المستوطنين، مقابل 163 خلال العام الحالي 2024، وهو ما يعني انخفاضاً كبيراً بنحو 40% في عمليات إنفاذ القانون ضد المستوطنين وإبعادهم عن الحرم القدسي.

في الوقت نفسه، أشار الموقع إلى تصريحات بن غفير العام الحالي حول الأقصى، منها في يوليو/تموز الماضي، حين قال «أنا المستوى السياسي، والمستوى السياسي يجيز صلاة اليهود في جبل الهيكل (الأقصى)»، وبهذا نادى عملياً بتغيير «الوضع القائم» فيه. كما قال بن غفير، في الكنيست، إنه صلّى بنفسه في المسجد الأقصى، وأعلن عن «حق اليهود في الصلاة في المكان». وقبل ذلك بنحو شهر، صرّح خلال مشاركته في ما يُسمى مسيرة الأعلام في القدس المحتلة، أن «يهوداً صلوا بحرية في جبل الهيكل». فيما سارع ديوان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، للتأكيد أن «لا تغيير في الوضع القائم». وفي أغسطس/آب الماضي، أثار بن غفير زوبعة جديدة لدى دعوته إلى إقامة كنيس يهودي في الحرم القدسي، ما دفع وزير الداخلية الإسرائيلي موشي أربيل لمناشدة نتنياهو بوضع حد له. وأيضاً أوضح ديوان نتنياهو عدم وجود تغيير في الوضع القائم. وردّت شرطة الاحتلال على ما نشره موقع واينت، بالقول إن «شرطة إسرائيل تعمل على تأمين وإتاحة زيارات لسياح وإسرائيليين، ويتم التعامل مع أي تجاوز لقواعد الزيارة ولأي محاولة للإخلال بالنظام العام بمهنية». فيما عقّب مكتب بن غفير بأن «الشرطة تتصرف وفق القانون، ولا تمارس الاضطهاد العنصري ضد اليهود الذين يرغبون في زيارة المكان الذي هو أساس وجودنا».

في موازاة ذلك، كتب المحاضر في جامعة تل أبيب عيران تسدكياهو، في صحيفة هآرتس الإسرائيلية أمس، وهو المختص بالأماكن المقدّسة والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، أنه «ليس من قبيل الصدفة أن أسوأ عام منذ قيام الدولة (الاحتلال) هو أفضل عام في نظر أنصار الهيكل الثالث». وأوضح أنه «كلما تآكل الوضع القائم في جبل الهيكل، كلما امتلأت البلاد بالعنف، والعكس صحيح، فكلما زاد التوتر والعنف في البلاد، تولد ظروف مريحة أكثر لدعاة الهيكل، لاستنزاف الوضع القائم بشكل أكبر». كما اعتبر «العبادة اليهودية» في الأقصى، «بشكلها الحالي، تعني حرمان الفلسطينيين من حقوق الإنسان والحقوق المدنية والاجتماعية والجماعية، مثل الحق في تقرير المصير». وقال إنه «في الساحة الإسرائيلية الداخلية، فإن صلاة يهودية أحادية الجانب في جبل الهيكل، ستؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة ثيوقراطية يهودية (حكم ديني) شمولية على أنقاض دولة إسرائيل. وعلى المستوى الإقليمي، ستتطلب هذه الأيديولوجية طرداً جماعياً للفلسطينيين من البلاد وحرباً أبدية بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي». واعتبر أن «دولة كهذه ستكون معزولة دولياً تماماً، وهو ما سيفضي إلى نهاية المشروع الإسرائيلي». وبرأيه، فإنه بالنسبة لمؤيدي إقامة «الهيكل»، اعتُبر الانقلاب القضائي (بداية 2023)، الذي تقوده حكومة نتنياهو لتقويض القضاء، بمثابة مؤشر على اقتراب قدوم المخلّص، «وبالمثل، فإن هدف الحرب في غزة بالنسبة لهم هو بناء الهيكل الثالث».

نايف...

هدف الحرب على غزة وفق شرائح يهودية هو بناء الهيكل الثالث

ازدادت اقتحامات اليهود للأقصى العام الحالي بنسبة 14%

بن غفير يقتحم الأقصى، 13 أغسطس الماضي (رويترز)

رصد

أجواء المنطقة تؤخر إرسال سفير مصري بديل إلى إسرائيل

باتت مسألة تعيين السفير المصري في إسرائيل متعلقة بالوضع العام في المنطقة، في ظلّ غضب مصر من اعتداءات إسرائيل على غزة ولبنان

القاهرة ـ العربي الجديد

لم تحسم الرئاسة المصرية بعد مسألة تعيين السفير المصري في إسرائيل الجديد، بدلاً من السفير السابق خالد عزمي، الذي عاد إلى القاهرة منذ أسابيع، عقب انتهاء مدة عمله هناك. وكشفت مصادر لـ«العربي الجديد»، أن قرار تعيين السفير المصري في إسرائيل لا يزال معلقاً ولم يبت فيه الرئيس عبد الفتاح السيسي، على أمل استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة، وتوقف الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزّة ولبنان. ومن المتوقع تأجيل إجراءات تعيين السفير الجديد حتى يناير/ كانون الثاني 2025. وقد جرى ترشيح عدة أسماء لشغل المنصب الدبلوماسي الأكثر حساسية في وزارة الخارجية المصرية، والذي تتم عملية اختيار صاحبه عبر مراحل عديدة وانتقاء الأسماء، كما تمر عبر عدة أجهزة في جهاز المخابرات العامة وفرعها (هيئة الأمن القومي)، بالإضافة إلى وزارة الخارجية، نظراً إلى أهمية الموقع الذي يشغله السفير في دولة الاحتلال، وهو المنصب الذي استحدث بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في مارس/ آذار 1979. وبحسب المعلومات، فإن المرشح الأبرز لشغل المنصب هو طارق دحروج، مدير إدارة ليبيا في وزارة الخارجية المصرية والسفير المصري السابق في باكستان، لكن تعيينه يتوقف على قرار سياسي مرتبط بتقدير موقف للظروف السياسية.

والجدير بالذكر أن مدة عمل السفيرة الإسرائيلية السابقة لدى مصر، أميرة أورون، انتهت أيضاً منذ أسابيع، ولم تتسلم مصر بعد خطاب تكليف السفير الجديد، رغم اتخاذ الإجراءات الرسمية من المتبعة في هذا الإطار من إسرائيل. ومن الناحية البروتوكولية، لا بد من الموافقة المُسبقة للدولة المُضيفة على تعيين سفراء الدول الأخرى، وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961. كما أن رفض اعتماد السفراء من الدولة حق سيادي للدولة المُضيفة، ولا يعوزها تبرير أسباب ذلك الرفض وتوضيحها.

في السياق، اعتبر، حسين هريدي، المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أنه «من الصعوبة بمكان أن تقبل مصر أوراق اعتماد سفير لإسرائيل، فيما جيش الاحتلال الإسرائيلي مستمر في قتل العرب والمسلمين، ويتوعد فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية لبنان بأنه سيلقى مصير غزّة التي كادوا أن يدمروها بالكامل». وقال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية، رخا أحمد حسن، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إن «مواقف الطرفين في هذا الموضوع تشرح نفسها بوضوح، لأن العلاقة الحالية تنعكس بالطبع على تبادل السفيرين واعتماد أوراقهما». وقال المساعد السابق لوزير الخارجية المصري، عبد الله الأشعل، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إن مصر «قصدت تأخير الموافقة على السفير الإسرائيلي، وبالتالي أعتقد أن مصر تعمدت أن تعبر بشكل جزئي عن غضبها من إسرائيل ولو شكلياً، لأن تأخير الموافقة ليست مسألة كبيرة، لأنها عرف دبلوماسي، تهدف من خلاله الدول إلى التعبير عن الغضب من الدول الأخرى». وكانت صحيفة معاريف الإسرائيلية قد ذكرت أن القاهرة لم تعيّن السفير المصري في إسرائيل الجديد البديل للسفير خالد عزمي الذي عاد إلى بلاده، «ولا يبدو أنه سيتم تحديد بديل له قريباً». وأضافت أنه «بعد أن عادت السفيرة الإسرائيلية أميرة أورون من القاهرة إلى إسرائيل في بداية الحرب بعد انتهاء ولايتها، وكان من المفترض أن يحل محلها السفير الجديد أوري روثمان، لكن المصريين ليسوا في عجلة من أمرهم للقبول به». وأضافت: «هكذا، ومن دون تصريحات وعناوين جريئة، خفضت القاهرة مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل حتى إشعار آخر». وحسب الصحيفة: «ظهر الضرر الأخطر الذي أصاب العلاقات بين مصر وإسرائيل، في المجال السياسي، إذ ترى مصر اليوم خطراً على الاستقرار الإقليمي بسبب السياسات الإسرائيلية، خلافاً لما كانت عليه في الماضي، ورغم أنه جرى الحفاظ على قنوات مفتوحة بين البلدين، إلا أن الطرفين يحتاجان، في أحيان كثيرة، إلى عامل ثالث لتمرير رسائل مهمة لبعضهما بعض». وعندما اندلعت الأزمة حول محور صلاح الدين (فيلادلفي) بين غزة ومصر، كانت المفاوضات بالفعل في حالة سيئة، بعد أشهر طويلة من الجهود التي باءت بالفشل مراراً وتكراراً. واتهمت إسرائيل مصر بـ«الإهمال، ما أدّى إلى تشجيع التهريب عبر الأنفاق». وفي المقابل، حمّل المصريون إسرائيل المسؤولية الكاملة بأثر رجعي عن الفشل، وقالوا إن إسرائيل مسؤولة عن فرض حصار كامل على القطاع منذ سنوات.

رخا أحمد حسن: علاقة مصر وإسرائيل تنعكس على تبادل السفيرين

شرق غرب

مقتل طفلة في إدلب بقصف لقوات النظام وروسيا

قتلت طفلة، أمس الأربعاء، جرّاء قصف مدفعي لقوات النظام السوري والمليشيات المدعومة من روسيا استهدف بلدتي معربليت ومعرزاف ضمن منطقة جبل الأربعين جنوب غربي محافظة إدلب. من جهتها، شنّت المقاتلات الروسية غارات جوية على أطراف مدينة إدلب الغربية وتلال الكبانة في منطقة جبل الأكراد شمال شرقي محافظة اللاذقية، الواقعة ضمن ما يُعرف بمنطقة خفض التصعيد الرابعة، شمال غربي سورية.

(العربي الجديد)

مداهمات لملاحقة مفجّري «الصرف الآلي»

شنّ محققون من مختلف أنحاء ألمانيا وفرنسا وهولندا، أمس الأربعاء، مداهمات ضد لصوص يشتبه في قيامهم بسرقة ماكينات للصرف الآلي في اليوم ذاته، عن طريق تفجيرها. وقالت السلطات الألمانية إنه تمّ تنفيذ مداهمات لشركات ومنازل في العديد من المناطق في البلاد، وإلقاء القبض على ثلاثة أشخاص في هولندا، في إطار العملية، إذ تردّد أن المشتبه بهم فجّروا عدداً كبيراً من ماكينات الصرف الآلي، ما تسبب في أضرار تُقدّر بملايين الدولارات.

(أسوشييتد برس)

رئيس المجلس الرئاسي الليبي يزور الجزائر

أجرى رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي (الصورة)، أمس الأربعاء، زيارة رسمية إلى الجزائر، التقى خلالها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون. وبحث المنفي وتبون آخر تطورات الأزمة السياسية في ليبيا، وجهود حل الأزمة المتعددة الأوجه في هذا البلد، فضلاً عن الأوضاع الأمنية في منطقة الجنوب الليبي المحاذي للحدود الجزائرية.

(العربي الجديد)

بريطانيا تدعو الهند للتعاون مع تحقيق كندي

رأت الحكومة البريطانية، أمس الأربعاء، أن تعاون الهند مع المسار القضائي في كندا بقضية مقتل الزعيم الانفصالي من السيخ هارديبسينغ نيجار، العام الماضي في فانكوفر، هو «الخطوة التالية الصحيحة» التي يجب أن تنتهجها نيودلهي لحل الخلاف الدبلوماسي بين البلدين. وكانت كندا والهند قد تبادلتا الاثنين، مجدداً، طرد سفراء ودبلوماسيين، على خلفية القضية. وأكدت لندن أنها «على ثقة كاملة بالقضاء الكندي».

(رويترز)

الصين لا تلتزم بـ«استعادة سلمية» لتايوان

أكدت الحكومة الصينية، أمس الأربعاء، أنها لن تلتزم أبداً بعدم استخدام القوة لاستعادة تايوان. وقال المتحدث باسم مكتب شؤون تايوان، شين بينهوا، في بكين، إن الصين «مستعدة للقيام بكل ما يلزم لاستعادة سلمية للجزيرة، لكننا لن نلزم أنفسنا أبداً بعدم اللجوء للقوة». وجاء ذلك تزامناً مع زيارة قام به أمس الرئيس الصيني شي جين بينغ (الصورة) لجزيرة دونغشان في مقاطعة فوجيان، الواقعة قبالة جزيرة تايوان، حيث أجرى الجيش الصيني الاثنين مناورات عسكرية واسعة النطاق.

(رويترز)

الحدث

واصل وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، أمس الأربعاء، جولته في المنطقة، التي حملته إلى الأردن، على أن يلتقي في القاهرة، اليوم الخميس، المسؤولين المصريين، حاملاً رسائل تهدئة من طهران، على وقع التصعيد الإسرائيلي في المنطقة، واستباقاً لأي هجوم إسرائيلي يستهدف الأراضي الإيرانية. بموازاة ذلك، تواصل الإدارة الأميركية تسريب معلومات وتقارير بشأن ضغوط تمارسها على حكومة بنيامين نتنياهو للتقليل من حجم الهجوم، بينما دعت إيران إلى لجم إسرائيل

جولات عراقجي
طهران تستبعد استهداف منشآتها النووية

طهران ـ **صابر غل عنبري**
عمّان ـ **العربي الجديد**

واصل وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، أمس الأربعاء، جولته في المنطقة، فيما يترقب العالم والشرق الأوسط، ردّاً إسرائيلياً محتملاً، على الهجوم الصاروخي الإيراني الذي استهدف الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الأول من أكتوبر/تشرين الأول الحالي، رداً على اغتيال إسرائيل الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله في الضاحية الجنوبية لبيروت، ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، في طهران. وبالتوازي مع جولة عراقجي، التي حملته إلى الأردن كما إلى مصر التي يجري فيها، اليوم الخميس، مباحثات تشمل ملفات عدة، علماً أنه سيزور تركيا أيضاً، قلّلت طهران من خطر استهداف إسرائيل مواقعها النووية، طالبة من العالم لجم دولة الاحتلال والضغط عليها لوقف جرائمها في غزة ولبنان، مؤكدة مجدداً أنها سترد بحسم على أي هجوم عليها، وسط استمرار التكهنات بمدى الضربة الإسرائيلية المرتقبة، وتوقيتها، ومدى تأثرها بضغوط أميركية.

ونقل موقع نورنيوز الإيراني، أمس، عن المتحدث باسم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية بهروز كمالوندي، قوله إن احتمال شنّ إسرائيل هجوماً على مواقع نووية إيرانية لا يزال منخفضاً، لكن أي ضرر محتمل سيتم «إصلاحه سريعاً»، مضيفاً «ناخذ هذه التهديدات دائماً على محمل الجد». ولفت إلى أن بلاده «خططت جيداً تجعل الأضرار ضئيلة إذا ارتكبوا أي حماقة»، مطالباً الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإدانة أي تهديد أو هجوم على مواقع نووية إيرانية. بدوره، قلّل وزير الدفاع الإيراني، العميد عزيز نصير زادة، من أهمية تزويد الولايات المتحدة إسرائيل بمنظومة ثاد للدفاع الجوي، للتصدي لأي رد إيراني محتمل آخر، قائلاً إن هذه المنظومة «ليست شيئاً جديداً، ونحن نعتبر أنها جزء من الحرب النفسية».

وجاء تصريحا كمالوندي ونصير زادة في وقت ذكرت فيه صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، أمس، أن واشنطن تلقت تأكيدات من تل أبيب بأن الهجوم الإسرائيلي المرتقب على إيران لن يستهدف المنشآت النفطية والنووية. وأضافت: «مرّ أسبوعان على الهجوم الصاروخي الإيراني، ولا يوجد حتى الآن أي رد إسرائيلي»، لافتة رغم ذلك إلى أن «الضمانات» التي تلقتها واشنطن «لا تتعلق بالهجمات المستقبلية». وأشارت إلى أنه «على خلفية الاستعدادات للهجوم، من المتوقع أن يعقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مشاورات محدودة الجمعة المقبل (غداً)»، مضيفة أنه بشأن طبيعة الهجوم، فإنه «لم يتم اتخاذ قرار نهائي بعد، ويمكن أن يكون واسع النطاق، ما قد يؤدي إلى جولات عدة» لتبادل الهجمات. ولفتت الصحيفة إلى أن «الإدارة الأميركية تدرك أن إرسال بطارية ثاد للدفاع الجوي، مع نحو 100 جندي لتشغيلها، من المرجح أن يهدّئ بعض المخاوف الإسرائيلية»، معتبرة أن إرسال هذا النظام «ليس من المستبعد أن يكون بمثابة حصلت عليها إسرائيل مقابل الاستجابة لطلبات واشنطن بالامتناع عن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية». وكانت وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) قد أعلنت، أول من أمس، وصول منظومة الدفاع الجوي «ثاد» المخصصة لاعتراض الصواريخ البالستية قصيرة ومتوسطة المدى ذات الارتفاعات العالية إلى إسرائيل، برفقة عسكريين أميركيين سيشرفون على تشغيلها. علماً أن نتنياهو الذي يسعى دائماً إلى الإيحاء بأن قرارات حكومته مستقلة عن رغبات واشنطن، كان مكتبه قد أشار في بيان، الثلاثاء الماضي، إلى أن إسرائيل «ستستمع إلى الولايات المتحدة لكنها ستقرر أفعالها بحسب مصلحتها الوطنية».

لا هجمات من قاعدة العديد

قال رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني (الصورة)، مساء أول من أمس الثلاثاء، إن قطر «لا تقبل أن تشنّ من قاعدة العديد أي هجمات على دول أو شعوب»، في إشارة إلى التصعيد الذي تشهده المنطقة والهجمات المتبادلة بين إيران وإسرائيل. وأضاف عبد الرحمن آل ثاني، في مقابلة مع تلفزيون قطر الرسمي، أن «العلاقة مع الولايات المتحدة مبنية على شراكة استراتيجية متعددة المستويات».

في غضون ذلك، واصل وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، أمس، جولته في المنطقة، والتي كان بدأها من بيروت في 4 أكتوبر الحالي، ثم دمشق، ولاحقاً الرياض والدوحة وبغداد ومسقط. وزار عراقجي، أمس، العاصمة الأردنية عمّان، حيث التقى العاهل الأردني عبدالله الثاني ونظيره الأردني أيمن الصفدي. وأكد العاهل الأردني خلال لقائه الوزير الإيراني، على ضرورة خفض التصعيد في المنطقة، محذراً من أن «استمرار القتل والتدمير سيُبقي المنطقة رهينة العنف وتوسيع الصراع»، بحسب وكالة الأنباء الأردنية الرسمية بترا، مشدداً على ضرورة وقف الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان كخطوة أولى نحو التهدئة. من جهته جدد عبدالله الثاني، التأكيد على أن الأردن لن يكون ساحة للصراعات الإقليمية، مشيراً إلى «حرص المملكة على بذل كل الجهود مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل استعادة الاستقرار في المنطقة، وإيجاد أفق سياسي للقضية الفلسطينية». كما بيّن الملك الأردني أهمية تعزيز الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة، وضمان وصول المساعدات الإغاثية للحد من الكارثة الإنسانية.

من جهته، أكد الصفدي أن «الأردن لن يكون ساحة حرب لأحد، ولن يسمح لأي جهة» باستخدام أجوائه، في وقت كانت طهران حذّرت دولاً في المنطقة من فتح أجوائها أمام المقاتلات الإسرائيلية لضرب الأراضي الإيرانية. وبحسب الخارجية الأردنية، فقد بحث الوزيران «جهود إنهاء التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة وحمايتها من الانزلاق نحو حرب إقليمية شاملة لن يستفيد منها أحد، وستهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين والتعاون الثنائي». كما اتفقا، وفق بيان للوزارة، على «إطلاق حوار ممنهج لمعالجة جميع القضايا الثنائية، وصولاً إلى تطوير علاقات قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون الذي ينعكس إيجابياً على البلدين». كما ذكر المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي على «إكس»، أنه فور وصول عراقجي إلى عمّان، التقى بالصفدي، حيث «استعرض الجانبان العلاقات الثنائية، وناقشا آخر التطورات في المنطقة، في ظل تفاقم جرائم واعتداءات الكيان الإسرائيلي في غزة ولبنان، وقد أكدا على ضرورة وقف الانتهاكات الإسرائيلية لحماية السلام في المنطقة». علماً أنه قلما زار وزراء خارجية إيران خلال جولاتهم الإقليمية في العقود الأخيرة، الأردن، لتوتر كان يخيم على العلاقات الثنائية منذ عقود، رغم وجود علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين.

عراقجي في بغداد، 13 أكتوبر (مرتجى لطيف/فرانس برس)

من المنتظر أن يعقد نتنياهو مشاورات محدودة غداً الجمعة

أيمن الصفدي: الأردن لن يكون ساحة حرب لأحد

غير أن الحرب الإسرائيلية على غزة ووجود مخاوف مشتركة بينهما، أسّسا لدبلوماسية نشيطة بين طهران وعمّان، حيث زار الصفدي، طهران، في أغسطس الماضي، حاملاً رسالة من العاهل الأردني إلى الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان حول الأوضاع في المنطقة والعلاقات الثنائية. كما أجرى الصفدي «محادثات موسعة» وفق الخارجية الأردنية، مع القائم بأعمال وزير الخارجية الإيرانية علي باقري كني.

وبالتزامن مع زيارة عراقجي إلى عمّان، دعا الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان، أمس، في محادثة هاتفية مع سلطان عمان هيثم بن طارق «الدول الإسلامية إلى الاتحاد في مواجهة إسرائيل»، بحسب الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وإلى جانب عمّان، من المقرر أن يلتقي عراقجي، اليوم في القاهرة، نظيره المصري بدر عبد العاطي ومسؤولين مصريين آخرين. وفي طهران، وصفت المتحدثة باسم الحكومة فاطمة مهاجراني، عراقجي بـ«الشجاع»، مضيفة أمام اجتماع الحكومة الأسبوعي، أن زياراته «تهدف إلى إحلال السلام»، لكن بلادها «لن تجامل أحداً في الدفاع عن أراضيها».

وكان عراقجي قد تباحث مساء الثلاثاء، هاتفياً، مع نظيره الفرنسي جان نويل بارو، حيث أكد «على ضرورة وقف هجمات إسرائيل على لبنان»، محذراً من «أي مغامرة إسرائيلية جديدة في المنطقة»، بحسب الخارجية الإيرانية. كما أجرى عراقجي، مساء الثلاثاء، مباحثات هاتفية مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، أكد خلالها استعداد بلاده «الرد حازم يبعث على الندم على أي مغامرة للكيان الصهيوني».

شرق غرب

ماليزيا: مهاتير محمد في المستشفى

قال مكتب رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد، أمس الأربعاء، إنه نُقل إلى المستشفى بسبب عدوى في الجهاز التنفسي، وسيظل في إجازة مرضية حتى 25 من الشهر الحالي. ويعاني مهاتير (99 عاماً) الذي شغل منصب رئيس الوزراء لأكثر من عقدين، من مشاكل في القلب، ونُقل إلى المستشفى في السنوات الماضية عدة مرات، آخرها في يوليو/ تموز الماضي.
(رويترز)

واشنطن: روسيا تقوّض انتخابات مولدوفا

قال المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض جون كيربي (الصورة)، للصحافيين أول من أمس الثلاثاء، إن «روسيا تعمل بنشاط لتقويض انتخابات مولدوفا»، إذ أنفقت «في الأشهر الأخيرة ملايين الدولارات للتأثير على نتائج الانتخابات الرئاسية» المقررة الأحد المقبل. وشدّد على أن بلاده ستواصل «فضح وإحباط المحاولات الروسية لتخريب الديمقراطية» في مولدوفا.
(فرانس برس)

الرئيسة المكسيكية تعترف بقتل الجيش ثلاثة مدنيين

اعترفت الرئيسة المكسيكية كلوديا شينباوم (الصورة)، أول من أمس الثلاثاء، أن ثلاثة مدنيين بينهم طفلة قتلوا في حادثي تراشق بالأسلحة النارية، تورط فيهما الجيش في مدينة نويفو لاريدو الحدودية مع الولايات المتحدة، قائلة إن جنديا قتل في أحد الحادثين، بالإضافة إلى بالغين اثنين وطفلة (8 أعوام). وأضافت أن الأحداث في الجمعة والسبت الماضيين قيد التحقيقات، وأنه «في حال حدوث أي إساءة سلوك من جانب أي من أفراد الجيش أو الجيش أو أي مسؤول، سوف يتم معاقبته».
(أسوشييتد برس)

رئيس المجلس العسكري في ميانمار سيزور الصين

قال مصدر مقرب من المجلس العسكري الحاكم في ميانمار، لـ«فرانس برس»، أمس الأربعاء، إن رئيسه مين أونغ هلاينغ «يخطط لزيارة الصين الشهر المقبل»، مضيفاً أنه تم «التخطيط للرحلة منذ أن زار وزير الخارجية الصيني وانغ يي ميانمار» في أغسطس/آب الماضي. لكن متحدثاً باسم وزارة الخارجية الصينية قالت في مؤتمر صحافي رداً على سؤال حول الرحلة أمس: «ليست لدي حالياً معلومات لأقدمها».
(فرانس برس)

ايسلندا: انتخابات مبكرة بعد انهيار الائتلاف الحاكم

ذكرت هيئة الإذاعة الوطنية في أيسلندا (آر يو في)، أول من أمس الثلاثاء، أن الرئيسة الأيسلندية هالا توماسدوتير، قبلت مقترح رئيس الوزراء بيارني بنديكتسون بحل البرلمان وتنحيه عن منصبه الذي عزاه إلى الاختلافات حول سياسات اللجوء وقضايا الطاقة. وستجري انتخابات برلمانية مبكرة في 30 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل (بدل سبتمبر/أيلول 2025). وكان الائتلاف الحاكم يتشكل من حزب الاستقلال الليبرالي المحافظ والحزب التقدمي (يمين الوسط) وحركة اليسار الأخضر.
(أسوشييتد برس)

قضية

إضراب منبج... أسباب كثيرة للغضب من «الإدارة الذاتية»

يأتي إضراب منبج في شمال سورية، احتجاجاً على فرض «الإدارة الذاتية» مناهج تعليمية جديدة في إطار الغضب الشعبي وسلسلة الاحتجاجات ضد سلطة الأمر الواقع

غازي عنتاب ـ **محمد امين**

للأسبوع الثالث على التوالي، يعم الإضراب منطقة منبج غرب الفرات، احتجاجاً على محاولة «الإدارة الذاتية» في شمال سورية، الذراع الإدارية والمدنية لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، فرض مناهج تعليمية يرفضها سكان المنطقة وجلهم من العرب. وتفاقم التوتر في المنطقة بعد تظاهرات حاشدة مطالبة بالعودة إلى المنهاج الدراسي المعتمد في سورية، مع إجراء بعض التعديلات على مواد فيه، وتدخل قوى الأمن الداخلي التابعة لـ«الإدارة الذاتية» واعتقال مشاركين في التظاهرات والاعتداء على آخرين. وسبق هذا الإضراب المفتوح عدة إضرابات شهدتها مدينة منبج احتجاجاً على فرض ضرائب كبيرة على السكان واحتجاجاً على قانون التجنيد الإلزامي. وبحسب مصادر محلية، يضم المنهاج الجديد الذي وضعته «الإدارة الذاتية»، مواد تتضمن مساساً بهوية وثقافة ودماية سكان المنطقة وجلّهم من العرب، فضلاً عن فرض ثقافة وأفكار مؤسس حزب العمال الكردستاني التركي عبد الله أوجلان، والذي يُوصف داخل المنهاج بـ«الفيلسوف». وتشير المصادر إلى أن المنهاج يروّج لخرائط جديدة في المنطقة، ما يؤسس لتقسيم البلاد، فضلاً عن تناوله الدين على أنه فلسفة جاء بها الأنبياء، إضافة إلى فرض تعلم اللغة الكردية على الطلاب العرب. وتوقفت العملية التدريسية في مئات المدارس في المنطقة بسبب رفض الأولياء إرسال أبنائهم قبل العودة إلى المنهاج القديم المعتمد من وزارة التربية في حكومة النظام السوري عام تعديله. ويبيّن الناشط الإعلامي السوري حامد العلي، وهو من أبناء المنطقة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن هناك «إضراباً في المدارس للأسبوع الثالث على التوالي»، مشيراً إلى أن «فرض مناهج دراسي جديد هو السبب المباشر للاحتجاجات والغضب الشعبي، لكنّ هناك تراكم للمشكلات في المنطقة بسبب سياسات الإدارة الذاتية». ويلخّص العلي مطالب أهالي منبج بـ«الإفراج عن كل من اعتقل خلال الاحتجاجات منذ ثلاثة أيام وبلغ عددهم ما يقارب 50 شخصاً، وحل المجالس التنفيذية والتشريعية، وإلغاء مناهج قسد التعليمية وسحبها من منبج، وسحب كوادر التربية وحل لجنة التربية ومحاسبة الفاسدين فيها». ويضيف أن أهالي منبج يطالبون أيضاً بـ«إعادة النظر في الضرائب الباهظة على المحال في منبج، وتسهيل عملية الحصول على الكفالات للأهالي من خارج منبج، وتخفيف الجمارك، ورفع الرواتب والأجور». وبحسب العلي، يطالب الأهالي بـ«افتتاح المشفى الجديد (في منبج)، وتوزيع مخصصات المازوت للسيارات والجرارات الزراعية وللمزارعين، وإعادة مهجري منطقة الشيوخ (ريف منبج) إلى قراهم، ومكافحة المخدرات بشكل جدي، وإعادة الممتلكات التي صادرتها قسد من الأهالي، ومكافحة الفساد والمفسدين في جميع الإدارات، وتعديل مواليد الشبان المطلوبين للتجنيد الإجباري، لكون قسد تغير بشكل دائم في سن الخدمة وتطلب أشخاصاً كباراً في السن». وشهدت منبج في عام 2021 حراكاً واسعاً احتجاجاً على سياسة التجنيد الإجباري التي تفرضها قوات سوريا الديمقراطية. تنبع أهمية منبج التي تقع إلى الغرب من نهر الفرات من كونها تتوسط الشمال السوري، وإلى الشمال الشرقي من مدينة حلب (نحو 90 كيلومتراً)، وتبعد عن الحدود السورية التركية نحو 35 كيلومتراً. ويشكل العرب غالبية سكانها، مع وجود سكاني محدود من الأكراد والتركمان والشركس في المدينة وريفها. ويجعلها ذلك محط اهتمام كل القوى المتصارعة في سورية، فضلاً عن تحولها لمركز اقتصادي مهم. وتستحوذ «قسد» التي تشكل الوحدات الكردية القوة الضاربة فيها، وخصوصاً في عفرين، أول من أمس، على منطقة في ريف منبج الشرقي، تضم قرى وبلدات عدة، أبرزها الصوامع والكرامة وأم عدسة وتل الشعير، بعد انسحاب فصائل سورية تابعة للجيش التركي، إلا أن الاتفاق لم يطبّق.

في أحد أسواق منبج، يونيو 2018 (دليل سليمان/فرانس برس)

حسن النيفي: الاحتقان الشعبي ارتفع إلى حالة الانفجار

لجهتي القيادة والتوجيه، على المنطقة في منتصف عام 2016 بعد طرد تنظيم «داعش» منها تحت غطاء ناري من التحالف الدولي حينها. ولم تنجح كل محاولات النظام وتركيا لانتزاع المنطقة من سيطرة «قسد» طيلة سنوات بسبب قرار أميركي ببقاء المنطقة تحت سيطرة تلك القوات، الذراع البرية للتحالف الدولي لمحاربة «داعش». كما ينص اتفاق موقع بين انقرة وواشنطن في عام 2018 على «إخراج قسد من منبج وتسليمها لفصائل سورية تابعة للجيش التركي»، إلا أن الاتفاق لم يطبّق.

وحول التطورات في منبج، يوضح الباحث السياسي حسن النيفي، وهو من أبناء منبج، لـ«العربي الجديد»، أن «فرض مناهج تعليمية تتنافى مع القيم الدينية والاجتماعية للسكان المحليين، هو السبب المباشر للغضب الشعبي في منبج وريفها». ويستدرك أن هذا الغضب سبقته «احتجاجات مماثلة ومتكررة بدوافع مختلفة، بدءاً من رفض أهالي منبج لقوانين التجنيد الإجباري، مروراً بالاحتجاجات ذات الصلة بالواقع المعيشي والاقتصادي والخدمي».

وبحسب النيفي فإن «المشكلة تأتي نتيجة مسار تراكمي من المطالب المجتمعية يقابلها في الوقت ذاته مسار تراكمي من عدم الاستجابة لتلبية هذه المطالب من سلطة الأمر الواقع الموجودة، مشيراً إلى أن ذلك أدى إلى «تبلور شعور جمعي لدى المواطنين بأن السلطة التي تحكمهم لا يعنيها شأنهم، ولا ترى في مدينة منبج سوى منطقة نفوذ يجب استثمارها، ليس لصالح سكانها بل لصالح مشروع سياسي لا يرى أهالي منبج أنهم جزء منه أو أنهم الحامل الاجتماعي له». يضيف النيفي أنه «يمكن التأكيد أن حزب الاتحاد الديمقراطي (الحزب الكردي المسيطر في المنطقة بذراعه العسكرية «وحدات حماية الشعب»)، قد زرع جذور المشكلة حين لم يكتف بالسيطرة العسكرية والسياسية على المدينة» و«حكم سطوته على كافة مفاصل الاقتصاد». وبرأي النيفي فإن «هذا الاحتقان الشعبي نتيجة الهاجس الاقتصادي ارتفع إلى حالة الانفجار حين أقدمت سلطات قسد على فرض مناهج تعليمية تتضمن نزوعاً أيديولوجياً يتماهى مع فكر حزب العمال الكردستاني».

تقرير

الكوريتان على أعتاب الصدام

تتسارع التوترات بين الكوريتين، إثر إعلان بيونغ يانغ تطوّع 1,4 مليون شاب في جيشها، رداً على إطلاق سيول مسيّرات تجاهها، وفق زعمها

ارتفع منسوب التوتر في شبه الجزيرة الكورية، إثر إعلان بيونغ يانغ، أمس الأربعاء، أن أكثر من 1,4 مليون شاب تطوّعوا في الجيش، متهمة سيول بـ«إرسال مسيّرات إلى مجالها الجوي»، محذّرة من أن أي تحليق للمسيّرات سيعتبر إعلان حرب، وأمرت الجنود المتمركزين عند الحدود بالاستعداد لإطلاق النار. وجاءت الخطوة الكورية الشمالية في سياق استمرار التصعيد الأخير بين البلدين، الذي تُرجم بتفجير بيونغ يانغ أجزاء من الطرق الرابطة مع سيول، وسط تحذيرات يابانية وأميركية من مغبّة تدحرج المنطقة إلى صدام جديد.

وأمس الأربعاء، أفادت وكالة الأنباء الكورية المركزية الرسمية في بيونغ يانغ، بأن «ملايين الشباب انضموا إلى الجيش في كل أنحاء البلاد للقضاء على حثالة جمهورية كوريا (الاسم الرسمي لكوريا الجنوبية) الذين قاموا بعمل استفزازي خطر، بانتهاك سيادة جمهورية كوريا الشعبية (الاسم الرسمي لكوريا الشمالية) عبر تسلل للمسيّرات»، معلنة عن وصول منشورات إلى العاصمة. وكشفت الوكالة أن أكثر من 1,4 مليون مسؤول من رابطة الشباب وطلاب من اتحاد كوريا الشمالية، تطوّعوا للانضمام أو العودة إلى الجيش الشعبي الكوري، يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين. بدورها، نفت كوريا الجنوبية توجيهها مسيّرات إلى على كافة مفاصل الاقتصاد، وبرأي النيفي فإن «هذا الاحتقان الشعبي نتيجة الهاجس الاقتصادي ارتفع إلى حالة الانفجار حين أقدمت سلطات قسد على فرض مناهج تعليمية تتضمن نزوعاً أيديولوجياً يتماهى مع فكر حزب العمال الكردستاني».

بالونات محمّلة بالنفايات إلى الجارة الجنوبية. وتحرّكت السلطات الكورية الجنوبية في المناطق القريبة من الحدود مع الشمال لمنع الناشطين من إطلاق البالونات. ومن أجل حماية مواطنيها، صنّفت حكومة غيونغي المحلية كلا من يونتشيون وغيمبو وباجو على أنها «مناطق خطرة، حيث يمكن أن يخضع أي شخص يرسل منشورات إلى الشمال إلى تحقيق جنائي»، وفق ما أفاد مسؤول في مقاطعة غيونغي وكالة فرانس برس. وذكرت حكومة المقاطعة في بيان أنها تعتبر «توزيع منشورات مناهضة للشمال عملاً خطراً يتسبب في أزمة وبإمكانه أن يشعل نزاعاً عسكرياً».

والثلاثاء، قالت هيئة الأركان المشتركة الكورية الجنوبية إن «كوريا الشمالية فجرت أجزاء من طريق غيونغوي ودونغهاي شمال خط ترسيم الحدود العسكري». ونددت سيول باستفزاز «غير طبيعي بتاتاً»، مذكّرة بأنها هي التي مؤلت إلى حد بعيد بناء هذه الطرق. والحدود بين الكوريتين مغلقة منذ نهاية الحرب في 1953، ولم يتم فتح الطرق التي تمّ تفجيرها وخطوط السكك الحديد بين البلدين إلا خلال فترات تهدئة قصيرة. وحذّرت الحكومة اليابانية، أمس الأربعاء، من «تصعيد التوتر» في شبه الجزيرة الكورية، بعد أن فجّرت بيونغ يانغ أجزاء من طرق كانت في السابق تستخدم للتجارة بين الكوريتين. وقال نائب الأمين العام للحكومة اليابانية كازوهيكو أوكي إن «هذه التصرفات الكورية الشمالية يمكن أن تتسبب في تصعيد التوترات بين الجنوب والشمال، ومن المهم تجنّبها». وأضاف خلال مؤتمر صحافي في طوكيو أن الحكومة اليابانية «ستبذل كل ما في وسعها لجمع وتحليل ومراقبة المعلومات الضرورية حول التطورات المستقبلية في كوريا الشمالية».

كما حثت الولايات المتحدة، مساء الثلاثاء، كوريا الشمالية على وقف أي أفعال تهدد بتصعيد التوترات في المنطقة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميلر في إحاطة صحافية، إن كوريا الشمالية تواصل «اتخاذ خطوات تزيد من التوترات»، مضيفاً أن واشنطن تشجع قيادتها «على اتخاذ مسار عكسي، لتخفيف التوترات، ووقف أي أفعال قد تزيد من خطر الصراع».

وتطرق ليم يول تشول، الأستاذ في جامعة كيونغنام الكورية الجنوبية، إلى موضوع التصعيد الكوري الشمالي، مشيراً في حديث لوكالة فرانس برس، إلى أن «كوريا الشمالية تتابع ببساطة ما قال مسؤولوها إنهم سيفعلونه». ورأى أنه «يبدو أنه يعكس تصميم الشمال على القضاء التام على فرضية التوحيد عن طريق الاستيعاب» في الجنوب»، مضيفاً أن الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ . أون «قال أخيراً إن بلاده لم تعد مهتمة بتحرير الجنوب».

وكانت كوريا الشمالية ملتزمة رسمياً بإعادة التوحيد، كما أنه في دساتيرهما تدّعي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية السيادة على شبه الجزيرة بأكملها. وفي يناير، أعلن كيم أن كوريا الجنوبية «عدوة الرئيسي» وقطع جميع الاتصالات إلى «مستوى لا يمكن إصلاحه»، وحذف ذكر «المصالحة» أو «أبناء الوطن» من الدستور. ومنذ ذلك الحين، كثفت كوريا الشمالية اختباراتها الأسلحة، وأطلقت البالونات المحمّلة بالقمامة إلى الجنوب، وهددت بالحرب بسبب توغلات الطائرات من دون طيار، وفجّرت الطرق والسكك الحديدية التي تربط بين البلدين. في السياق، قال مسؤولون في سيول إن سبب التصعيد قد يكون «الطقس»، مشيراً إلى أن «مساحات شاسعة من كوريا الشمالية تعرّضت لفيضانات مدمرة في الصيف الحالي، وتم تدمير الآف المنازل والمزارع، مما أسفر عن مقتل وتشريد الناس». واعتبر أن «بيونغ يانغ تسعى إلى صرف الانتباه عن الاستياء الداخلي المتزايد». وحول المسيرات الكورية الجنوبية التي حلقت فوق بيونغ يانغ، قال المحلل المقيم في الولايات المتحدة أنكيت باندا لوكالة فرانس برس إن عمليات التحليق «تطور لافت للنظر، لأن كوريا الشمالية تفتقر إلى دفاعات جوية قوية وغير محصنة بشكل التوغلات الجوية». واعتبر أنه «يمكن للطائرات من دون طيار التحليق فوق بيونغ يانغ وأن توفر نوعاً من الاستطلاع في وقت الحرب يسمح للكوريين الجنوبيين بضرب كيم جونغ- أون نفسه مباشرة».
(فرانس برس، أسوشييتد برس)

كوريا الشمالية تتخذ خطوات تزيد من التوترات

واشنطن: بيونغ

متابعة تفجيرات الطرق عبر محطة سيول للقطارات، الثلاثاء (تشونغ سونغ جون/Getty)

لا يزال الرئيس السابق دونالد ترامب، يراوغ في إجاباته، حول مدى التزامه بالاعتراف بالفوز المحتمل لمنافسته في سباق الرئاسة هذا العام، كامالا هاريس، متهماً هو وفريقه وأنصاره، عدداً من الولايات بتسهيل تصويت المهاجرين غير المجنسين

تهرّب من الالتزام بقبول نتائج التصويت

نيّات ترامب للتشكيك بالانتخابات تكبر

ترامب في جورجيا، أول من أمس (كيفين ديتش/Getty)

قبل أقل من ثلاثة أسابيع على موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، والتي تشهد هذا العام منافسة بين الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب، ونائبة الرئيس جو بايدن، كامالا هاريس، عاد الحديث مجدداً في الولايات المتحدة، عن إمكانية رفض ترامب لنتائج الانتخابات إذا ما فازت منافسته الديمقراطية، وهذه المرة قد تكون بطريقة أكثر تعقيداً مما حصل في 2020، حين طلب ترامب إعادة فرز الأصوات في بعض الولايات واقتحم أنصاره مقر الكونغرس في واشنطن، يوم السادس من يناير/كانون الثاني 2021، لمنع المصادقة على فوز بايدن.

ومع اعتبار ترامب أن المهاجرين غير النظاميين «يحتلون» البلاد، وأن يوم الخامس من نوفمبر سيكون «يوم تحرير» الولايات المتحدة، يُخشى في واشنطن، من سيناريو عام 2000، حين تواجه المرشحان الجمهوري، جورج دبليو بوش، ونائب بيل كلينتون، آل غور، وفاز آل غور على بوش بالتصويت الشعبي، لكنه لم ينل أكثرية أصوات المجمع الانتخابي التي ذهبت إلى المرشح الجمهوري، ليعاد الفرز في ولاية فلوريدا، آنذاك، حيث كان الفارق المعلن بينهما 600 صوت، مع فرز الأصوات. هذا المشهد الذي شهدته الولايات المتحدة في عام 2000، والذي انتهى بتأكيد فوز بوش بعد فرز الأصوات في فلوريدا، قد يرى الأميركيون تكراراً له هذا العام، أو مشهداً مشابهاً له، بين هاريس وترامب، مع تقاربهما في استطلاعات الرأي، وتقدم المرشحة الديمقراطية على منافسها بثلاث نقاط فقط في بعض الاستطلاعات. علماً أن ترامب لا يزال يتهرب في أجوبته وتعليقاته من التأكيد أنه سيسلّم بالنتيجة إذا ما فازت هاريس، ليبقى التسليم السلمي للسلطة المحتمل (بين بايدن ونائبته في يناير المقبل)، مجدداً، هذا العام، على المحك، مع تحريض فريق ترامب بشكل أكثر خطورة، على تصويت المهاجرين.

وكان ترامب قد ردّد، من دون تقديم أي أدلة، أن المهاجرين غير النظاميين، أي الذين لا يملكون أوراقاً قانونية تؤهلهم للاقتراع، يصوتون بانتظام في الانتخابات الأميركية، ورفع أنصاره، أخيراً، مجموعة من الدعاوى تتمحور حول هذا الادعاء، بما فيها واحدة رفعها فريق ترامب والحزب الجمهوري في نيفادا، وتدعي أن «الآلاف من غير الأميركيين قد يكونون قادرين هذا العام على الاقتراع»، معلّلين ذلك بـ«افتقاد الولاية لإجراءات التأكد الفعّالة من الجنسية الأميركية».

ولم يجب ترامب، أول من أمس الثلاثاء، بشكل مباشر، من شيكاغو، عن سؤال حول ما إذا كان سيحترم نتيجة الاقتراع إذا فازت هاريس، مدعياً أن عام 2021 شهد انتقالاً سلمياً للسلطة»، رغم اقتحام أنصاره مقر الكونغرس. وتحدث ترامب أمام حشد من أعضاء نادي اقتصادي، في شيكاغو، وعندما سأله صحافي من موقع «بلومبيرغ»، عن انتقال السلطة، قال ترامب إنه كان «حبّاً وسلام» في 2021، مؤكداً رغم ذلك أن نتائج انتخابات 2020 «سرقت منه»، وأن الديمقراطيين «اعترضوا في عام 2016»، على فوزه على منافسته من الحزب الأزرق هيلاري كلينتون. وأضاف: «نريد الحصول على انتخابات نزيهة». وبالحديث عن مقتحمي الكونغرس، قال إن عددهم في 2021، كان بحدود 500 إلى 700 شخص، رغم أن وزارة العدل أعلنت أن المقتحمين بلغ عددهم 1500 شخص. وادعى كذلك أن قتلى الاقتحام، هم شخص واحد، ومؤيد له (آشلي بابيت)، لكن السلطات أكدت حينها مقتل 5 أشخاص. علماً أن جميع القضايا التي كان ترامب وفريقه قد رفعوها في 2021، للتشكيك بفوز بايدن، قد رفضت، وأهمها في جورجيا، حيث هناك قضية مرفوعة ضّده، بمحاولة التأثير على نتائج الانتخابات. وكان المرشح لمنصب نائب ترامب، جي دي فانس، قد أطلق تصريحات مشابهة الأسبوع الماضي، بحسب صحيفة واشنطن بوست، أمس، قال فيها إنه رغم اقتحام الكونغرس في يناير 2021، فقد حصل انتقال سلمي للسلطة في ذلك العام.

> يطالب أنصار ترامب بشروط جديدة للتصويت عبر البريد

وكان ترامب اتهم وزارة العدل الأميركية، في وقت سابق خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول الحالي، بأنها مسيّسة، وذلك بشأن دعوى رفعتها الوزارة ضد سلطات فيرجينيا الانتخابية، متهمة إياهم بحذف ناخبين عن لوائح التصويت، وهو ما رأى فيه ترامب محاولة للسماح لغير المواطنين بالتصويت. لكن الوزارة اعتبرت إجراء فيرجينيا، والذي قامت به قبل 90 يوماً من يوم الاقتراع، خرقا للقانون الفيدرالي.

وفي ولاية ميشيغان المتأرجحة، يهاجم الجمهوريون الناخبين بالبريد، وحيث رفعوا دعوى يطلبون فيها عدم احتساب أي تصويت عبر البريد، لا يكون مرفقاً برسالة خطية تحمل توقيع الناخب، كما أنهم يريدون عدم احتساب التصويت عبر البريد، في كارولينا الشمالية، وهي أيضاً ولاية متأرجحة، إذا لم يكن البريد مرفقاً مع ظرف آخر خالٍ ومختوم.

في غضون ذلك، تواصل كامالا هاريس، محاولة النيل من ترامب، باعتماد أسلوب السخرية والاستهزاء والتقليل من شأنه. وفي هذا السياق، طرحت المرشحة الديمقراطية للرئاسة الأميركية مجددا، أول من أمس، تساؤلات حول الصحة العقلية لمنافسها الجمهوري، معربة عن «أملها في أن يكون بخير»، بعدما تحول تجمع انتخابي متلفز عقده في ولاية بنسلفانيا المتأرجحة إلى جلسة موسيقية مرتجلة قام خلالها بالاستماع مطولاً على المسرح إلى أغانيه المفضلة. وعلّق فريق حملة هاريس الذي بثّ شريط فيديو عن الواقعة، بالقول: «يبدو ترامب تائها ومربكاً، وكأنه متجمد على المسرح». وردّ ترامب الذي سيكون أكبر رئيس أميركي سناً يؤدي اليمين الدستورية إذا فاز في الخامس نوفمبر، على ذلك برسالة ليلية نشرها على شبكته الاجتماعية تروث سوشال، قائلا إنه حصل على نتائج «استثنائية» في اختبارين معرفيين منفصلين. وأكد: «أنا بصحة أفضل بكثير من كلينتون وبوش و(باراك) أوباما وبايدن، وخصوصاً كامالا».

ويسعى المرشحان للرئاسة الأميركية إلى تنشيط الدوائر الانتخابية الرئيسية التي يخشى حلفاؤهما من أنهما قد يفقدان أصواتها، حيث تتطلع هاريس إلى الوصول إلى الرجال السود بينما يركز الرئيس السابق على النساء. وظهرت هاريس، الثلاثاء، في فعالية في مدينة ديترويت قدمها الإذاعي تشارلامان ذا جود، الذي يحظى بشعبية خاصة لدى الذكور السود، فيما قام ترامب بتسجيل لقاء مع قناة فوكس نيوز في قاعة بديترويت، مع جمهور من النساء فقط.

(العربي الجديد، فرانس برس، أسوشييتد برس)

إيلون ماسك يركّز على بنسلفانيا

قال مالك تطبيق «إكس»، الملياردير إيلون ماسك، أول من أمس الثلاثاء، إنه سيشارك في مجموعة من الفعاليات الانتخابية دعماً للمرشح الرئاسي الجمهوري، الرئيس السابق دونالد ترامب، وذلك في ولاية بنسلفانيا المتأرجحة. وقال ماسك، إنه سيقدم مجموعة من المداخلات في الولاية حتى يوم الاثنين المقبل، بعدما كشفت وكالة رويترز في وقت سابق أن ماسك سيكون له حضور أكبر في الولاية حتى يوم الانتخاب، لصالح لجنة ترامب السياسية.

تقرير

شي يمدّ يد الصداقة لواشنطن

> مدّ الرئيس الصيني شي جين بينغ، أمس الأربعاء، يد «الصداقة والشراكة» للولايات المتحدة، فيما تنتظر بكين معرفة السياسة التي سيعتمدها ساكن البيت الأبيض الجديد

أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ، أمس الأربعاء، استعداد بلاده لكي تكون «شريكة وصديقة» للولايات المتحدة، وذلك رغم منسوب التوتر المرتفع بين البلدين، لاسيما في ما يتعلق بما ترى فيه واشنطن أنشطة تزداد «عدوانية» للجيش الصيني في بحر الصين الجنوبي ومضيق تايوان، ما يعرقل حركة الملاحة البحرية في هذين الممرين الحيويين للتجارة العالمية. وكان لافتاً تحذير وزارة أمن الدولة الصينية، تزامناً مع انعقاد العشاء السنوي للجنة الوطنية للعلاقات الأميركية الصينية في نيويورك، أول من أمس الاثنين، والذي بعث إليه شي برسالة «الشراكة»، من خطر الذكاء الاصطناعي على أمن الصين، وهو ما كانت اللجنة سلّطت عليه الضوء قبل أيام في إطار ما رأت فيه مساهمة من الذكاء الاصطناعي، في محاربة تحديات التغير المناخي، وهي مسألة شائكة بين البلدين، حيث تضع الولايات المتحدة لائحة مطالب للصين، لمكافحة الانبعاثات الكربونية. وتعرّف اللجنة الوطنية للعلاقات الأميركية الصينية عن نفسها بأنها غير ربحية تأسست عام 1966، وعنوانها «تعليمي»، لـ«تشجيع التفاهم بين مواطني البلدين».

ونقلت وكالة شينخوا للأنباء عن شي قوله أمس إن وجود شراكة ناجحة بين الصين والولايات المتحدة «هو فرصة لكل من الدولتين لتمكين الأخرى من التنمية بدلاً من أن تكونا عقبتين». وذكر تقرير لتلفزيون الصين المركزي أن شي قال في تصريحات ضمن الرسالة إن الصين «مستعدة لأن تكون شريكة وصديقة للولايات المتحدة، وهذا لن يفيد البلدين فحسب، بل العالم أيضاً». وأشار إلى أن العلاقات الصينية الأميركية تعد من أهم العلاقات الثنائية في العالم، ولها تأثير على مستقبل ومصير البشرية، بحسب الرسالة.

وقال شي في رسالته إن بلاده «تعاملت دائماً مع العلاقات الصينية الأميركية، وفقاً لمبادئ الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والتعاون المفيد للجانبين، وتعتقد دائماً أن نجاح الصين والولايات المتحدة هو فرصة لكل منهما». ولفت إلى أن «الانفتاح هو إحدى السمات الرئيسية التي تنتهجها الصين في عملية تحديث البلاد، وأن الصين ستواصل الانفتاح على العالم، وستعزّز انفتاحها المؤسساتي، وستستمر في بناء مناخ مؤاتٍ للأعمال الدولية من الدرجة الأولى، وتسليط الضوء على مميزات سوقها الواسعة، وقوة الشراء المحلية، وذلك لفتح المجال أمام مزيد من الفرص للتعاون الأميركي الصيني». كما شدّد شي على أن الجانبين يجب أن يعزّزا الزيارات المتبادلة، وتعميق التعاون والعمل معاً لترجمة «رؤية سان فرانسيسكو» إلى واقع، لمنفعة شعبيهما والعالم. ولم تفصح الرسالة عن الكثير من جوانب الخلاف بين واشنطن وبكين، رغم «رؤية سان فرانسيسكو»، في إشارة إلى القمة التي عُقدت بين بايدن وشي، في ولاية كاليفورنيا، في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وكانت الثانية لهما منذ وصول بايدن للسلطة في 2020. وبينما كان رد فعل الإعلام الصيني بعد القمة، متفائلاً، واعتبرها لحظة مهمة للتقارب، كان التعليق الأميركي فاتراً، متحدثاً عن «إدارة الخلافات لمنع المواجهة». لكن الرئيسين أكدا بعد القمة أهمية «استقرار العلاقات». كما أعاد بايدن تأكيد الثوابت الخمس التي أكدها لنظيره الصيني قبل عام خلال قمتهما الأولى في بالي، من أن واشنطن لا تسعى إلى حرب باردة جديدة مع الصين، أو تغيير النظام في الصين، أو تحشيد تحالفاتها بمواجهة هذا البلد، أو دعم «استقلال تايوان»، أو إثارة صراع عسكري مع الصين.

ورغم ارتفاع حدة التوتر بين البلدين في عهد بايدن، لاسيما بعد زيارة رئيسة مجلس النواب الأميركي السابقة نانسي بيلوسي لتايوان في 2022، ثم أزمة مناطيد «التجسس» الصينية فوق الولايات المتحدة، بداية 2023، إلا أن البلدين كانا حريصين على إدارة هذه التوترات بدبلوماسية الحد الأدنى، مع مواصلة تبادل الزيارات، وآخرها زيارة مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان إلى بكين، في أغسطس/آب الماضي، وقبلها كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد زار بكين في إبريل/نيسان الماضي (زيارته الثانية بغضون عام) للتحذير من الدعم الصيني لروسيا.

(العربي الجديد، رويترز)

■ أصبحنا على صفير القذائف، وزلزال التفجير بعد تفخيخ غرب جباليا، وأزيز الطائرات تلقي وتقذف رصاصها تجاهنا، وعلى تحليق لم يتوقف لكل أسراب الطيران المسيّر!

■ تذكرني تصريحات وزيرة خارجية ألمانيا بدعم إسرائيل المطلق ولو في قصف المدنيين- بالحكمة البليغة: ودت النازية لو كانت كل البلاد نوازي.

■ لكل حدا مزهو وشمتان بصور الجنود الإسرائيليين أمام مبنى البلدية في راميا لي هي ضيعة مباشرة على الحدود. هيدا شي طبيعي بسير المعارك وبدي ذكر بـ#كاراج دبل في 2006 لي الجنود الصهاينة كانوا مبسوطين وولا على بالهم ونايمين وشو بقي منهم بعد استهدافهم من قبل المقاومة. 9 قتلى و29 جريح.

■ جنون العدو الصهيوني على #لبنان تجلى صباح اليوم بالحزام الناري على النبطية التي مازالت تعج بالسكان وعلى الضاحية الجنوبية لبيروت، إجرام ما بعده إجرام #النبطية

■ آخر ما يمكن الوثوق به، هو مصطلح ظهر بشكل كبير خلال هذه الحرب، «واشنطن قد أخذت ضمانات من تل أبيب لعدم القيام بسلوك ما». ربما تكون الولايات المتحدة، في لحظة ما، ليست معنية بخطوة عدوانية إسرائيلية جديدة. لكن «إسرائيل» غادرة، وأميركا لن تغضب، فضلاً عن أن تردعها أو تحاسبها.

■ لا نتنياهو ولا أميركا يريدان حرباً إقليمية يقاتلون فيها جبهات المقاومة صفاً واحداً، لما في ذلك من أبعاد وارتدادات لا يمكن التنبؤ بها، ومصير مجهول للإقليم وللوجود الأميركي فيه بشكل يعرض مصالحها ووجودها وتفوقها الدولي للخطر. تريد إسرائيل قتالنا بالقطعة، وعلى مهل، جبهة تلو جبهة.

■ ماذا يعني أن منظومة الدفاع الأميركية ثاد ستكون منصوبة وجاهزة في إسرائيل خلال هذا الأسبوع؟ أن المنطقة حقل تجارب للأسلحة الأميركية، أنه وخلال أسبوع يمكن لإسرائيل أن تشن هجومها التي تقول غير مسبوق على إيران، إذا كان هذا هو السيناريو فهل تقوم إيران بضربة استباقيه؟ أم أنها ستنتظر بعد تدمير قوتها لترد رداً ضعيفاً مشابها لما حدث في إبريل بعد أن تكون قد فقدت كل شيء؟